الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة تخرج مقدمة

ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والتجارية

تخصص : مالية مؤسسة

الموضوع :

إدارة مخاطر القروض في البنوك التجارية

دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

من إعداد الطالبة :

بن اسماعيلي شهيناز

تحت إشراف :

د.بوزملال فايزة

مكان التربص : بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة عين الدفلى 277

السنة الجامعية : 2020/2019

الشكر

جاء في الحديث القدسي "عبدي لم تشكرني إذا لم تشكر من قدم لك الخير على يقينه"

الحمد لله ذي المحامد أولها وأخرها ظاهرها وباطنها الحمد لله حتى ترضى وإذا رضيت بعد الرضا وصلي اللهم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وبرحمة الله وعظمته أقدم هذا العمل البسيط والذي أتقدم فيه بالشكر وخالص عبارات الامتنان لأستاذة المشرفة د.بوزملال فايزة التي ساعدتني كثيرا بنصائحها القيمة وبمعلوماتها المنيرة وكل من مدى يد العون سواء من قريب أو من بعيد والشكر موصول إلى جميع عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة عين الدفلى .

الاهداء

أحمد الله الذي وفقني وأعانني على إتمام هذه المذكرة وأصلي وأسلم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وأهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين حفظهما الله ورعاهما .

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
2-1	مؤشرات التوازن المالي	51
2-2	مؤشرات النشاط	52
2-3	مؤشر السيولة العامة	53
3-1	مؤشرات المديونية	55
3-2	الميزانية الوظيفية التقديرية لسنوات 2015،2016،2017	80
3-3	الميزانية المالية التقديرية المختصرة لسنوات 2015،2016،2017	81
3-4	مؤشرات التحليل المالي لكل من السنوات محل الدراسة 2015،2016،2017	82
3-5	مؤشر التحليل المالي FRNG	85
3-6	مؤشر التحليل المالي BFR ، TR	86
3-7	مؤشر النشاط لكل من السنوات الدراسة 2015،2016،2017	87
3-8	مؤشر المردودية لكل من سنوات الدراسة 2015،2016،2017	88

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
3-1	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ولاية عين الدفلى بلدية العامرة رقم 277	64

الفهرس:

الشكر

الإهداء

قائمة الجداول :.....

قائمة الأشكال .....

الملخص : .....

المقدمة العامة .....أ

الفصل الأول : عموميات حول البنوك التجارية والقروض البنكية.....

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية.....2

المطلب الاول : مفهوم البنوك التجارية 3

المطلب الثاني : موارد واستخدامات الأموال في البنوك التجارية.....7

المطلب الثالث : وظائف وأهداف البنوك التجارية.....12

المبحث الثاني : ماهية القروض البنكية.....16

المطلب الأول : مفهوم القروض البنكية.....17

المطلب الثاني : أنواع القروض البنكية.....19

المطلب الثالث : اجراءات منح القروض البنكية 26

المبحث الثالث : مخاطر القروض البنكية :.....30

المطلب الأول : مفهوم مخاطر القروض البنكية.....31

المطلب الثاني : أنواع مخاطر القروض البنكية.....31

- ✓ خلاصة الفصل 33

الفصل الثاني : إدارة مخاطر القروض وقياسها وفق مقررات لجنة بازل.....
المبحث الأول : عموميات حول إدارة المخاطر البنكية.....36
المطلب الأول : مفهوم إدارة المخاطر البنكية 38
المطلب الثاني : أهمية إدارة مخاطر القروض البنكية 38
المطلب الثالث :إجراءات التسيير الوقائي المتبعة لإدارة مخاطر القروض 40
المبحث الثاني : مبادئ إدارة مخاطر القروض حسب مقررات بازل 41
المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول مقررات بازل : 40
المطلب الثاني : مبادئ إدارة مخاطر القروض البنكية وفق معايير بازل 45
المبحث الثالث : طرق إدارة تقييم مخاطر قروض البنكية 50
المطلب الأول : طريقة التحليل المالي بواسطة النسب المالية 52
المطلب الثاني : طريقة التنقيط المالي 57
✓ خلاصة الفصل 60
الفصل الثالث : دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين الدفلى .....
المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين الدفلى رقم 277.....62
المطلب الأول : التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.....61
المطلب الثاني : تقديم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وهيكلها التنظيمي. 64
المطلب الثالث : الأهداف الإستراتيجية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 67
المبحث الثاني : السياسة الإقراضية لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....65
المطلب الأول : القروض الممنوحة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 68
المطلب الثاني : اجراءات منح قروض من طرف الوكالة 69

المبحث الثالث : الإجراءات والطرق الوقاية لتقليل مخاطر القروض من طرف الوكالة 72

المطلب الأول : أنواع المخاطر التي تتعرض لها الوكالة.....74

المطلب الثاني : دراسة كيفية تطبيق المحاكاة في تقدير المعطيات بإستعمال نموذج الإنحدار الخطي البسيط 78

المطلب الثالث : طريقة النسب المالية في تقليل من المخاطر القروض :.....80

- ✓ خلاصة الفصل 89

الخاتمة العامة 90

قائمة المراجع والمصادر

قائمة الملاحق

الملخص :

تعدالبنوك التجارية أهم القنوات تجميع الأموال وتوزيعها من خلال قيامها بدور الوسيط بين المودعين والمقترضين سواء كانوا أشخاص طبعيين أو معنويين عن طريق العمليات المصرفية وتعتبر عملية تحويل المدخرات إلى إستثمارات من أهم الوظائف الأساسية للبنوك التي تقوم بها ، التجارية ومن هنا تظهر أهمية هذه الأخيرة كونها تعتبر أداة تزويد النشاط الإقتصادي برأس المال النقدي الازم له ، ومن ثم تحقيق التنمية الإقتصادية .

وهكذا ومع إتساع نشاط البنوك التجارية وأهميتها وخطورة وظيفتها والمتمثلة في تلقي الودائع واستخدامها في القروض لأن ممنح القروض تعتبر الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية التي تعد أخطر الوظائف التي تمارسها ،كون تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل في غالب أموال المودعين فهذا مايجبر البنك على ضرورة الحيطة والحذر عند تقديم القرض للغير .

الأمر الذي يستدعي بالبنوك التجارية السعي لبناء إدارة مخاطر سليمة وذلك بوضع مجموعة من الإجراءات للتقليل من هذه المخاطر أو لتجنبها.

الكلمات المفتاحية :

البنوك التجارية ، القروض البنكية ، إدارة المخاطر

Résume:

Les banques commerciales sont les principaux canaux de collecte et de distribution des fonds en jouant le rôle de médiateur entre les déposants et les emprunteurs, qu'ils soient des personnes physiques ou morales par le biais de leurs opérations bancaires. Nous considérons le processus de conversion de l'épargne en placements comme l'une des fonctions de base les plus importantes des banques commerciales. Fournir à l'activité économique le capital monétaire nécessaire, puis réaliser le développement économique.

Ainsi, avec l'expansion de l'activité de banque commerciale, son importance et le sérieux de sa fonction, représentés dans la réception des dépôts et leur utilisation dans des prêts, parce que l'octroi de prêts est la fonction première des banques commerciales qui sont les emplois les plus dangereux qu'elles exercent, puisque ces prêts qu'elles accordent ne sont pas les leurs, mais dans la plupart de l'argent des déposants, cela oblige la banque à être prudente Et soyez prudent lorsque vous accordez le prêt à d'autres.

Cela appelle les banques commerciales à s'efforcer de mettre en place une saine gestion des risques en développant un ensemble de procédures pour réduire ou éviter ces risques.

Les mots clé :

Les banques comerciales, les crédits bancaires, managment des risques

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعتبر البنوك إحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي لأي دولة فهي المصدر الرئيسي لمجمل عمليات إدارة الائتمان المصرفي لما لها من دور كبير في دعم وتنشيط التمويل الإقتصادي .

حسب قانون 10/90 الصادر في 14أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض الذي ينص على الإيطار القانوني العام لنظام المصرفي الجزائري والذي يعتبر البنوك التجارية أداة رئيسية في النظام المصرفي من حيث ممارستها بشكل عام نشاط المتاجرة بالمال و دورها في الوساطة المالية من خلال قبول الودائع ومنح القروض وتسهيل عمليات الدفع بالإضافة الى عمليات الصرف والتوظيف التي بهدفها تساعد على التوسع في إستغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

إن إقدام البنك على منح القروض أدى إلى مخاطر عديدة حول كيفية إسترجاع هذه الأموال المقرضة عند حلول أجال إستحقاقها، ممايتنتج عنها حدوث إختلال النظام البنكي وزيادة المخاطر من حيث إتخاذ القرارات المتعلقة بمنح القروض لأن تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل هي أموال المودعين لديها هذا ما يجبرها على ضرورة توخي الحذر عند تقديمها للغير و تبقى المخاطرة قائمة نظرا لعدم ثقة البنك في المقترض وعدم إسترجاعه لأمواله في وقتها المحدد نظرا لإفلاس المتوقع في أي لحظة ويصبح هنا مصير البنك مرهونا بتلك القروض وخاصة عند مطالبة أصحاب الودائع بودائعهم والوقوع في أزمة مالية قد تكلف فقدان الثقة من طرف متعامليه ،و الأمر الذي قد ينعكس في نهاية المطاف سلبا على الإقتصاد الوطني .

لكون القروض والمخاطر وجهان لعملة واحدة فلا يمكن إيجاد قرض دون احتمال حدوث المخاطر هذا ما جعل لزاما على البنوك العمل على تطبيق مجموعة من الإجراءات لإدارة المخاطر المرتبطة بالقروض والتي تكون ذات درجة عالية من الدراسة من أجل تفادي المخاطر أو التقليل منها.

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

فيما تتمثل الإجراءات والطرق المتبعة لإدارة مخاطرالقروض في البنوك التجارية ؟

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بتقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- كيف تأثر وظيفة الإقراض على نشاط البنوك التجارية ؟
- ما المقصود بإدارة مخاطر القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية ؟
- ماهي مختلف الطرق التي تعطي رؤية توضيحية للبنوك التجارية عند إتخاذ قرار منح القروض؟

فرضيات البحث:

تم صياغة فرضيات البحث كما يلي:

- تأثر وظيفة الإقراض بشكل كبير على نشاط البنوك التجارية .
- إن إدارة مخاطر القروض البنكية عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن تقلل أو تتحكم في المخاطر التي قد تتعرض لها القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية.
- تعمل طريقة التحليل المالي في زيادة الدقة في إتخاذ القرار في منح القروض وذلك بتطبيق النسب المالية.

أسباب اختيار الموضوع :

- معرفة دور وظيفة الإقراض على نشاط البنوك
- توسيع المعرفة من حيث أهم المخاطر التي يمكن أن تنتج عن عملية منح القروض .
- معرفة أهم الإجراءات المتبعة من طرف البنوك التجارية لإدارة هذه المخاطر.
- إثراء الرصيد العلمي من ناحية هذا الموضوع .
- إثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع التي تحمل الجديد.

أهمية البحث :

تكمن أهمية دراستنا لهذا الموضوع في :

- التأكيد على ضرورة دراسة القروض لكونها أساسا لأي عملية تمويلية .
- التعريف بأليات وطرق إدارة المخاطر من أجل المعرفة الجيدة لنطاق العمل المالي والمصرفي والتقنيات المتقدمة في عالم اليوم في سبيل إدارة هذه المخاطر والسيطرة عليها .

حدود البحث:

البعد الموضوعي:إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالبنوك التجارية ومخاطر القروض.

البعد المكاني : دراسة ميدانية في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية عين الدفلى

مناهج البحث:

حتى نتمكن من دراسة الإشكالية ومحاولة تحليل أبعدها وذلك بإختبار صحة الفرضيات المتبناة إعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يقدم الجانب النظري لموضوع البحث من خلال تقديم مفاهيم وتعاريف كل من (البنوك التجارية ، القروض البنكية ، إدارة المخاطر).

أما من الناحية التطبيقية تم إستخدام كل من المنهج التحليلي وذلك بإستعمال مختلف المعلومات المتعلقة بالتحليل المالي ، و إستعمال المنهج القياسي وذلك بتطبيق برنامج spss لتقدير نموذج الإنحدار الخطي البسيط لإعداد بيانات تقديرية لإثبات صحة الفرضيات .

منهجية البحث:

سنحاول بقدر الإمكان الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال ثلاث فصول كالأتي :

- ✓ الفصل الأول : **عموميات حول البنوك التجارية والقروض البنكية**

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تضمن المبحث الأول ماهية البنوك التجارية نتناول فيه نشأت وتعريف البنوك التجارية وكل ما يتعلق بمصادرها وإستخدماتها ، وأهميتهاووظائفها أما المبحث الثاني فيتمثل في ماهية القروض البنكية حيث تناولنا فيه مفهوم القروض وأنواعها وخطوات منحها وفي المبحث الثالث والأخير يتناول المخاطر التي تتعرض لها القروض .

- ✓ الفصل الثاني : **إدارة مخاطر القروض وقياسها وفق لجنة بازل .**

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث المبحث الأول يشمل عموميات حول إدارة المخاطر القروض أما المبحث الثاني فيتناول مبادئ إدارة مخاطرقروض وفق معايير بازل أما بالنسبة للمبحث الثالث فيتمثل كل من طرق والإجراءات المتبعة لإدارة مخاطرالقروض فنتناول فيه دراسة طريقة التحليل المالي وطريقة التنقيط المالي .

- ✓ الفصل الثالث : **دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين الدفلى رقم 277**

سوف نتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث حيث المبحث الأول يشمل تقديم البنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكلها التنظيمي وأهم أهدافها الإستراتيجية أما المبحث الثاني فقد تمثل في دراسة السياسة الإقراضية لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية عين الدفلى حيث تناول فيه كل من أنواع القروض الممنوحة من طرف الوكالة والإجراءات الازمة لمنحها أما المبحث الثالث تضمن كل من الإجراءات والطرق لإدارة المخاطر القروض من طرف الوكالة .

الصعوبات البحث :

نظرا لحالة لإنتشار الوباء COVID-19 لم نتمكن من الإنتقال إلى المقر محل الدراسة بنك الفلاحة والتنميةالريفية وكالة عين الدفلى رقم 277 وبسبب خوف من إنتشار هذا الوباء تم غلق كل الوكالات

التابعة لبنك ورفض من إستقبال المتربصين وهذا ماأدى إلى عدم توفر المعلومات الضرورية وصعوبة في إيجاد حالة تطبيقية حقيقية من طرف الوكالة.

الفصل الأول :

عموميات حول البنوك التجارية

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال سياستها المالية والاقراضية ومن حيث الخدمات التي تقدمها لمختلف الاعوان الاقتصاديين وخاصة المؤسسات والافراد والذين يحتاجون لاموال من أجل تغطية إحتياجاتهم التمويلية بالاضافة إلى أن البنوك التجارية لا تكتفي بجمع الاموال بل تسعى إلى إيجاد طرق لاستخدامها لتنمية الادخار والاستثمار المالي وما تتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وعليه يجب التعرف على مختلف مفاهيم البنوك التجارية وخصائصها ومعرفة مهامها ووظائفها داخل الاقتصاد الوطني وحتى يتم التوضيح تلك المفاهيم فقد تم تقسيم المبحث كالتالي :

المطلب الاول : مفهوم البنوك التجارية .

المطلب الثاني : مصادر وإستخدامات الأموال في البنوك التجارية .

المطلب الثالث :وظائف وأهمية البنوك التجارية .

المطلب الاول : ماهية البنوك التجارية .

الفرع الاول : مفهوم البنوك التجارية

أولا : نشأة البنوك التجارية

إن البدايات الاولى للعمليات المصرفية تعود إلى عهد بابل العراق في العصور القديمة بلاد ما بين النهرين في سنة 4000 قبل الميلاد أما الاغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل وحفظ الودائع ومنح القروض.[1]ومن ثم فالشكل المبدئي للبنوك التجارية هو الصراف أو الصيرفي الذي كان يتعامل ببيع وشراء العملات الاجنبية مقابل العملة الوطنية ، وبتقدم التجارة وظهور الفائض من النقود وبالذات في البندقية وبرشلونة بدأت ظاهرة إيداع النقود لدى جهة موثوقة لدى الصراف بغية الحفاظ عليها من الضياع مقابل شهادات إيداع رسمية بمبلغ الوديعة وحصولهم على عمولة. [2]ومع تطور الزمن لاحظ رجال البنوك أن نسبة صغيرة من شهادات الإيداع تعود إليهم للمطالبة بتحويلها إلى نقود أوتحويلها إلى أشياء التي تماثلها ، ومن ثم يتبقى لدى هذه البنوك مبالغ نقدية كبيرة خاملة ،حيث رأى رجال البنوك إمكانية التصرف بها بإقراضها للغير وبضمانات معينة مقابل حصولهم على فائدة معينة دون الاخلال بمبدأ الثقة بينهم وبين المودعيين ،وفي هذه الحالة جمعت البنوك بين وظيفتين وهما : قبول الودائع والاقراض معا.[3]

فمنذ القرن الرابع عشر سمح الصياغ والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وهذا يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائنة وقد أدى ذلك إلى إفلاس عدد من المؤسسات ، مما دفع عدد من المفكرين في الربع الاخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية بإسم بيازا بالتو سنة 1157م .[4]

[1] شاكر القزويني ، **محاضرات في إقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط4،الجزائر ،2008، ص.25

[2] محمود سحنون ، **الإقتصاد النقدي والمصرفي** ، دار النشر والتوزيع ، ط1، قسنطينة ،2003 ، ص75

[3] اسماعيل ابراهيم عبد الباقي ، **إدارة البنوك التجارية** ، دار غيداء للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ، 2016،ص11

[4] رشاد العصار ، **النقود والبنوك** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،عمان –الأردن ،2000،ص63

وفي عام1609م أنشا بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر والتعامل في المعاملات وإجراء المقاصة بين السحوبات التجارية ، في حين إستمرت البنوك في التطور من حيث قوانينها وتشريعاتها التي وضعت من أجل تقديم أفضل خدمة للعملاء لاستقطاب أكبر عدد منهم ولزيادة أرباحها كمؤسسات ربحية بالدرجة الاولى .[5]

وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت الصيرفة ثم إلى البنك ، فمنذ القرن الثامن عشر ظهر عدد كبير من البنوك في أروبا وبمجئ الثورة الصناعية بدأت البنوك تتوسع هي الآخرى في القرن التاسع عشر وتأخذ شكل شركات المساهمة . وفي آواخر قرن التاسع عشر ومع بلوغ الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية بدأت حركة البنوك تركز بواسطة الاندماج أو بطريقة الشركة القابضة أي شراء معظم أسهم البنوك الاخرى، وقد إتسع نطاق حركة التركز بعد الحرب العالمية الاولى في معظم البلدان الرأسمالية وإزدياد تدخل الدولة في أعمال البنوك وقد إقتصر حق إصدار الاوراق النقدية على بنوك معينة عرفت بالبنوك المركزية حيث ظلت البنوك التجارية متخصصة في تمويل العمليات التجارية وخاصة خلق النقود.

ثانيا: تعريف البنك

لغة : كلمة بنك (Banque) وأصلها هو الكلمة الايطالية(Banco) بانكوا وتعني مصطبة وكان يقصد بها المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ، ثم تطور المعنى لكي يقصد بالكلمة المنضدة على أنها التي يتم فوقها عد وتبادل العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان التي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.[6]

أما بالعربية: فيقال صرف أوصارف الدنانير بدلها بدراهم أو دنانير سواها، والصراف[7] والصيرفي وجمعها صيارفة (صاغة) وهو بياع النقود بنقود غيرها ، والصرافة أو الصيرفة هي حرفة الصراف

[5] شاكر القزويني،مرجع سبق ذكره ، ص ص27-25

[6] عبد الواحد غردة ، **محاضرات في الإقتصاد البنكي** ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، ص6

[7] شاكر القزويني مرجع سبق ذكره ، ص ص25-24

والمصرف (وهي كلمة محدثة) وجمعها مصارف تعني المؤسسة المالية التي تعمل بلإقتراض ولإقراض .

إقتصاديا: وردت عدة[8] تعريفات للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة فمن وجهة نظر الكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو: " مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء ، المجموعة الاولى لديها فائض من الاموال وتحتاج الى الحفاظ عليه وتنميته ، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها :الإستثمار أو التشغيل أو كلاهما"، أما من الزاوية الحديثة فيمكن النظر إلى البنك على أنه :" مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب ، أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الإقتصاد القومي ، وتباشر عمليات تنمية الإدخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات ،وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

ويعد البنك على أنه مؤسسة مالية تنصب عملياتها لأساسية على تجميع الموارد أوالأموال الفائضة عن حاجات اصحابها (افراد، مؤسسات ، دولة) وإعادة إقراضها وفق أسس معينة أو إستثمارها في مجالات آخرى .

ثالثا: تعريف البنوك التجارية

للبنوك التجارية عدة تعريفات نذكر منها :

- عرفت البنوك التجارية في البداية بإسم بنوك الودائع تعمل في سوق النقد أي سوق[9] الأصول المالية قصيرة الأجل وتتسم معاملاتها التقليدية بطابع الائتمان قصير الأجل وهذا الطابع هو أهم ما يميزها كما يرتبط تعريف البنك التجاري بالوظيفة الاقتصادية و القانونية و المحاسبية للبنك حيث يتفق جميع الإقتصاديين على أن البنك هو "مؤسسة أو وحدة

[8] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، **إدارة البنوك** ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الأول، عمان،2000، ص13-14

[9] محمد عزت غزلان ، **اقتصاديات النقود والمصارف** ، دارالنهضة العربية ، بيروت لبنان ، 2002 ،ص 109

إقتصادية تتعامل بالنقود من خلال قبولها للودائع والمدخرات من مصادر مختلفة ، وإعادة استثمارها في شتى نواحي الإستثمار بما فيها منح التسهيلات المصرفية لعملائها والحصول على عوائد نتيجة قيامها بهذا النشاط ."

- ❖ أن البنوك التجارية لا تخرج عن كونها مؤسسات مالية إقراضية تقوم بدور الوساطة بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة و أولئك الذين يحتاجون الى تلك الأموال ، إذ تطلع أساسا بتلقي ودائع قابلة للسحب لدى الطلب أولآجل والتعامل بصفة أساسية في الإئتمان قصير لآجل بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح .[10]
- ❖ هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية ويتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود وهي نقود الودائع ، وتسمى أيضا المؤسسات المالية النقدية.[11]

التعريف القانوني للبنوك التجارية :[12] يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها : أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110إلى 113 من هذا القانون : "وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك الؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية : جمع الودائع من الجمهور ، منح القروض ، توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

ومن هذه التعاريف نستخلص على أن البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات مالية التي تزاول الأعمال المصرفية وذلك بجمع الودائع ومنح القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الإعتمادات المستندية كما تساهم بأعمال غير مصرفية كشراء الأسهم والسندات .

---

[10] عبد الواحد غردة مرجع سبق ذكره ، ص 6

[11] الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السادسة ، الساحة المركزية ، بن عكنون ، الجزائرص 12

[12] المادة 110، المادة 113 ، المادة114 ، **من قانون النقد والقرض 10-90** ، 14أفريل1990 المتعلق بالنقد والقرض .

المطلب الثاني : موارد واستخدامات الأموال في البنوك التجارية

الفرع الاول : موارد الأموال في البنوك التجارية

تعتمد البنوك التجارية في مزاولة نشاطها على نوعين من المصادر هما :

أولا : مصادر التمويل الداخلي

وتتمثل في رأس المال مضافا إليه الإحتياطات بأنواعها وغيرها من الأرباح غير الموزعة ، وتظهر هذه البنوك في قائمة المركز المالي للبنك .

1/ **رأس المال المدفوع** : يعتبر رأس المال من الموارد الذاتية التي يعتمد عليها البنك في التمويل الداخلي حيث أنه عبارة عن مجموع من المبالغ التي يدفعها مساهمون البنك لتكوين رأس المال الإسمي للبنك ، [13]وهو لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم وأنه بمثابة مدين للمؤسسين ومن المعروف أن رأس المال لا يعد ذا أهمية لموارد البنك التجاري ، إنما تتمثل أهميته في كونه مصدرا لثقة المودعين لتدعيم مركز البنك ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف أمواله.

الإحتياطات : هي المبالغ المقتطعة من الأرباح البنك التي تراكمت لدى البنك التجاري خلال سنوات عمله وينقسم إلى نوعين :

الإحتياطي القانوني: وهومجموع ما يقتطعه البنك من صافي أرباحه كل عام وبنسبة يحددها البنك المركزي ، ويبقى البنك يقتطع النسبة يضيفها احتياطاته الإجبارية حتى يصبح هذا الإحتياطي مساويا لرأس المال المدفوع للبنك التجاري.

[13] زياد سليم رمضان ، **إدارة الأعمال المصرفية** ، دار صفاء للتوزيع والنشر ،عمان ، الطبعة السادسة ، 1997، ص28

الإحتياطي الخاص : وهو احتياطي يقوم البنك باقتطاعه من صافي أرباحه بشكل اختياري وبالنسبة التي تلاؤمه وليس اجباري حيث يكونه البنك دون إلتزام قانوني وذلك [14]لتدعيم المركز المالي للمصرف في مواجهة المتعاملين والجمهور.

3/ **الأرباح الغير الموزعة** : وهي تلك المبالغ التي يقوم البنك بعدم توزيعها من إجمالي أرباحه حيث أنها تتضمن مبالغ مؤقتة بطبيعتها حيث أنه يتم حسابها عند تقدير الموارد المتاحة للاستخدام أو التوظيف ، فالأرباح الغير الموزعة عبارة عن بند ذو طبيعة انتقالية يقيد فيه ما يحققه البنك من أرباح تمهيدا لتوجيهها إلى غايتها النهائية سواء كانت توزيعات على المساهمين أودعم الإحتياطي أو تغطية خسارة وتسمى بالأرباح المدورة لأن البنك يجمعها كل عام ويضيفها إلى الميزانية بشكل دوري.

4/ **المخصصات** : يقصد بها الأرصدة التي يتم تحميلها على إجمالي النتيجة المحققة في نهاية السنة المالية ، بغرض مواجهة ظروف غير مرغوب فيها ومن أمثلة ذلك مخصصات الديون المشكوك فيها ومخصصات هبوط أسعار الأوراق المالية ، ومخصصات اهتلاك أصول الثابتة.

ثانيا : مصادر التمويل الخارجي [15]

وهي الموارد المالية غير الذاتية التي يتحصل عليها البنك التجاري من غير المساهمين وهي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي موارده و تشمل على مايلي :الودائع بأنواعها المختلفة ، ودائع الحسابات الجارية ، وودائع لأجل ، الاقتراض من البنك المركزي ، والبنوك التجارية الأخرى.

1/ **الودائع:** تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنوك التجارية ، وهي عبارة [16]عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنك تكون في صورة إيداع حقيقي يمكن للبنك التجاري استخدامها ويمكن تمييزها بين أربعة أنواع من الودائع وهي :

[14] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، مرجع سبق ذكره ،ص36

[15] اسماعيل ابراهيم عبد الباقي ، مرجع سابق ذكره ، ص 18

[16] عبد الواحد غردة ، مرجع سابق ذكره ، ص 10

- **الودائع تحت الطلب** : وهي عبارة عن مبلغ مالي يودع لدى البنك التجاري ويتعهد هذا الآخير بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحب جزء أو الكل وديعته دون سابق انذار ، وعادة لا تدفع البنوك التجارية فائدة على هذا النوع من الودائع إلا في بعض الحالات الاستثنائية ، كأن يكون مقدار الوديعة الجارية كبير بالعملة الصعبة .
- **الودائع لأجل** : وهي عبارة عن مبلغ مالي يودع لدى البنك التجاري ، ولا يحق لصاحبه السحب منه إلا بعد إنقضاء مدة زمنية معينة يتفق عليها مسبقا بينه وبين البنك عند الايداع لقاء حصوله على فائدة يزداد معدلها بازدياد مبلغ ومدة الوديعة وإلا فقد حقه في الحصول على هذه الفوائد.
- **ودائع بالإخطار:** وهي عبارة عن أموال مودعة لدى البنك لا يحق لأصحابها السحب منها إلا بعد إخطار البنك بمدة المتفق عليها عند فتح الوديعة لأن هذا النوع من الودائع يتم بناءا على الإتفاق بين المودع والبنك عند فتح الحساب على مدة بقائها ، وبالمقابل يدفع البنك فائدة على هذه الودائع.[17]
- **ودائع التوفير** : وتسمى أيضا الودائع الإدخارية وهي عبارة عن المبالغ التي يودعها صغار المدخرين حيث يودع الافراد ما زاد من احتياجاتهم في حساب التوفير بسعر فائدة معين يثبت فيه جميع العمليات التي يتم التعامل بها من حيث السحب والإيداع بموجب دفتر خاص ويتحصل هذا النوع على فوائد محددة ويسمح بالسحب دون اشعار مسبق.

2/الاقتراض: يمثل الإقتراض موردا آخر من موارد غير الذاتية حيث أن البنوك قد تحتاج إلى موارد إضافية فلذلك نلجأ إلى الاقتراض من البنوك التجارية الأخرى والبنك المركزي.

1.2 الاقتراض من البنوك التجارية الأخرى : وتسمى الحسابات المدينة للمصارف الأخرى حيث أنها تشمل جميع التزامات البنك التجاري اتجاه البنوك الأخرى ، وتمثل هذه الحسابات مصدرا هاما من المصادر التي يحصل منها البنك على الموارد المالية التي يحتاجها للقيام باستخداماته التشغيلية المختلفة.

[17] رشاد العصار ، مرجع سابق ذكره ، ص70

2.2 الاقتراض من البنك المركزي : تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي إذا ما اعترضتها مشكلة في السيولة ، فالبنوك تحتفظ لدى البنك المركزي باحتياطي نقدي وبأصول أخرى على درجات مختلفة من السيولة ، فإذا لم يكفي الاحتياطي النقدي لمواجهة طلبات المودعين لسحب مبالغ نقدية من ودائعهم فإن البنوك التجارية تلجأ إلى البنك المركزي وتطلب منه قروض مقابل تقديم ضمانا لما تقترضه من مبالغ ، كأوراق مالية أو أوراق تجارية .

الفرع الثاني : استخدامات الأموال في البنوك التجارية

الاستخدامات هي كيفية استفادة البنك من موارده حيث أن ميزة البنوك التجارية المتمثلة في تحقيق الربحية تفرض عليه عدم ترك موارده النقدية عاطلة بل يتعين عليه أن يوظفها في مختلف الاستخدامات الممكنة ، وبناءا على ذلك فان هذه الاستخدامات تعطي لنا فكرة واضحة عن الأوجه المختلفة لنشاط البنك التجاري.

[18]من أهم استخدامات الأموال في البنك التجاري مايلي :

1. يقدم القروض والسلف : والتي تحقق من ورائها عوائد وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الاجل.
2. الاستثمارات : حيث تتعدد أوجه الاستثمارات في :

- ❖ المساهمة في المشاريع الاقتصادية الحديثة أوشراء الأسهم للوحدات الإقتصادية القائمة ، لغرض الحصول على أرباح وعوائد أو المتاجرة بهذه الأسهم في سوق الأوراق المالية .
- ❖ الاستثمار في سندات الحكومة وأذونات الخزينة العامة ، والتي تستحق الدفع بعد فترة قصيرة الأجل ، وتقبل البنوك عادة على استثمار أموالها في هذا المجال وإمكانية الاقتراض من البنك المركزي أو غيره بضمانات عند الحاجة .
- ❖ خصم الاوراق التجارية : يعتبر خصم الأوراق التجارية من اهم المجالات التي يستثمر فيها البنك التجاري والفكرة الأساسية في عملية خصم الأوراق التجارية هو لجوء أحد الاشخاص إلى البنك التجاري للحصول على نقود حاضرة مقابل التنازل عن جزء من

[18] اسماعيل ابراهيم عبد الباقي ، مرجع سيق ذكره ، ص18

الورقة التجارية التي لم يحن تاريخ استحقاقها بعد ، إذ يقوم البنك التجاري بتقديم قيمة الورقة التجارية إلى الزبون مقابل حصوله على عمولة والمتمثلة في سعر الخصم ويحتفظ بالورقة التجارية حتى موعد استحقاقها كما يستطيع إذا ما احتاج إلى سيولة أن يقوم بإعادة خصم بعضها لدى البنك المركزي مقابل سعر إعادة خصم أقل من سعر الخصم الذي حصل عليه الزبائن.

- ❖ أوراق حكومية قصيرة الأجل : وتكون عادة في شكل سندات الخزينة وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة وتقدمها إلى البنك التجاري مقابل حصولها على قرض من هذا الأخير تتميز بتوافر الضمان في استرداد قيمتها مع تحقيقها لعائد مقبول ، ويكون البنك المركزي على استعداد دائم لتحويل قيمتها إلى نقود حاضرة.[19]

3. **مجموع الارصدة النقدية الحاضرة** : وتتمثل في السيولة النقدية الكاملة ، وهي عبارة عن أرصدة لا تحقق أي عائد للبنك التجاري ، مما يحتم عليه تجميد الكثير من أمواله في هذه الأصول وإلا تعرض للخسارة .ومع ذلك يفرض القانون على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من أرصدتها المستمدة من الودائع ، وللأرصدة النقدية الحاضرة في البنوك التجارية عدة أشكال :

الأرصدة النقدية مودعة لدي البنك المركزي : وهي الاحتياطي النقدي التي أوجبها البنك المركزي على كل مصرف بالاحتفاظ بنسبة من ودائعها في شكل السيولة نقدية حاضرة في خزانته وتحدد هذه النسبة وفقا لمقتضيات السياسة النقدية ويطلق على هذه النسبة اسم "نسبة الاحتياطي القانوني".

نقود حاضرة في خزينة البنك التجاري: حيث يحتفظ البنك بكمية من السيولة النقدية من النقود المعدنية وورقية لمواجهة طلب المودعين ، وتسديد الشيكات المحسوبة على ودائعهم.

اصول تحت التحصيل : وهي عبارة عن أصول في مرحلة الجباية والتحصيل ، إذ يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية كاملة بسهولة مثل الشيكات المستحقة على البنوك الآخرى .

[19] ضياء مجيد الموسمي، **الاقتصاد النقدي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2000 ، ص132

4. **الأصول الثابتة :** متمثلة في مجموعة من العقارات التي يمتلكها البنك ويزاول فيها نشاطه والأصول الاخرى من أثاث ووسائل نقل وأجهزة وتركيبات أخرى بالاضافة الى بعض الأصول الأخرى التي لها صلة وثيقة بعملية الاقتراض مثل مخازن البنك التي يحتفظ بها ببعض الضمانات العينية التي بحوزته.

المطلب الثالث : وظائف وأهداف البنوك التجارية

الفرع الأول : وظائف البنوك التجارية

تتلقى البنوك التجارية سمعتها من خلال الوظائف المختلفة التي تقدمها ، حيث أن تطور الاقتصاد بشكل عام فرض عليها تطوير خدماتها ووظائفها والتي تنقسم إلى وظائف تقليدية ووظائف حديثة.

أولا: الوظائف التقليدية :[20]

1. **تلقي الودائع :** تعد هذه الوظيفة أول وأهم وظائف البنوك التجارية ، وقبول الودائع معناه تلقي البنك التجاري مبالغ بعملات مختلفة تكون واجبة الدفع أو تأدية عند الطلب أو بعد إنذار في تاريخ الاستحقاق معين وهذا حسب نوع الوديعة ، وبإعتبار الودائع أهم مصادر البنوك التجارية فإن البنك يعمل بطرق مختلفة لجذبها سواء عن طريق خلق أوعية ادخارية جديدة أكثر لإغراء للمدخرين ، حيث أن تقبل الوساطة المالية الاحتفاظ بأموال الجمهور في شكل الودائع لفترات مختلفة قد تكون قصيرة كحالة الودائع الجارية ، أو طويلة كحالة الوداع الادخارية.
2. **منح القروض :** البنوك التجارية تقدم قروضا لمحتاجيها وهي نوعين :

- ✓ **قروض بدون ضمان :** تمنح للمتعاملين الرئيسين مع البنك كونه متأكد من مركزهم المالي لأنه في الاصل البنك التجاري لا يقدم قروضا بدون ضمان.
- ✓ **قروض بضمانات :** وذلك بضمان الأوراق المالية أو سلع مختلفة.

ثانيا: الوظائف الحديثة[21]

[20] عبد الواحد غردة ، مرجع سبق ذكره ، ص 14

1. **تمويل عمليات التجارة الخارجية** : تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.
2. **تحصيل الشيكات** : تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة ، حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو النقصان.
3. **تحصيل الأوراق التجارية وخصمها** : الأوراق التجارية هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل من أهمها : الكمبيالة ، السند الأمر ، أذونات الخزينة ، ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات زبائنه من الاوراق التجارية من مصادرها المختلفة ، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه وقد يحدث أن يقع حاملوا الأوراق التجارية في أزمة سيولة ، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجاري قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها.
4. **إدارة محافظ الاستثمار** : تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها ، وكذلك متابعة حركة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار....الخ
5. **تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير** : أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد ، وقد اكتست هذه الخدمة سمة الحداثة من التطورات المستمرة التي شهدتها أساليب وطرق الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيام البنوك باستثمار أمول في البحث عن الأساليب الحديثة في ذلك.
6. **التعامل بالعملات الأجنبية** : تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أم آجلا وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف ، وقد تخص عملية التحويل العملة مبالغ بسيطة إذ تقوم بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة والعلاج ...الخ.

7. **إصدار البطاقات الائتمانية :** من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك الخاصة في الدول المتقدمة ، ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى أخر ومنح الحصول على إئتمان .
8. **القيام بعمليات التوريق :** تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية على المساهمات في شكل أوراق المالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال ، وذلك ببيع الدين إلى المؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية . يلجأ البنك إلى اعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة النقدية للتوسع في نشاطه التمويلي أو سداد بعض التزاماته المالية ، ومن الطبيعي أن يبيع ديونه بسعر أقل من القيمة القائمة للدين كي يخلق حافزا في شرائها أملا في حصوله على ربح معقول.
9. **إصدار خطابات الضمان :** يقصد بخطاب الضمان هوتعهد كتابي من البنك بقبول دفع مبلغ معين نيابة عن الزبون إلى طرف آخر خلال الفترة المحددة صراحة في الخطاب ، وذلك في حالة عدم قيام الزبون بالوفاء بتلك الالتزامات مباشرة في تاريخ الاستحقاق ، ويتقاضى البنك عمولة مقابل إصدار خطابات الضمان .

الفرع الثاني : أهداف البنوك التجارية

ترتكز البنوك التجارية على ثلاثة أهداف في حين تبرز هذه الأخيرة تأثيرها الملموس على تشكيلة السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها هذه البنوك المتمثلة في قبول الودائع ومنح القروض وتكمن هذه الأهداف في : **الربحية ، السيولة والأمان .**[22]

1/ **الربحية :** إن الهدف الأساسي التي تعتمد عليه البنوك التجارية يكمن في تعظيم الأرباح و بإعتبار الأرباح تمثل ناتج الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات التي تتحملها البنوك التجارية نتيجة العمليات الإستثمار والإقراض بإضافة إلى الخدمات التي تقدمها ، حيث تشمل بعض الإيرادات التي تعتمد عليها أرباح البنوك التجارية في : العمولات و الإيرادات التي يحصل عليها

[21] سلمان بوضياب ، **إقتصادية النقود والبنوك** ، المؤسسات الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1996 ، ص ص : 116-117
[22] عبد الواحد غردة ، مرجع سبق ذكره ،ص 8

نظير الخدمات المصرفية المختلفة من عوائد الإستثمار في الأوراق المالية ، وعوائد خصم الأوراق التجارية ، لأرباح الرأسمالية الناتجة عن إرتفاع القيمة السوقية لبعض أصول البنك ، الأرباح الناتجة من شراء وبيع العملات الأجنبية .

أما نفقات فتتمثل في :نفقات تشغيلية و إدارية ، الفوائد التي يدفعها البنك على الودائع .كما أن البنك التجاري لا يمكن أن يحقق الأرباح إلا من خلال الإستثمار في موجودات التي تولد أكبر قدر ممكن من الإيرادات إلا أن الاندفاع نحو تحقيق أعلى معدلات الربحية قد يترتب عليها الوقوع في أزمات السيولة .

2/ **السيولة** : وهي تمثل مقدرة البنك في أي وقت بتحقيق التوازن بين المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة عند الطلب أي القدرة على مواجهة الإلتزامات قصيرة الأجل في مواعيد إستحقاقها وعلى الإستجابة لطلبات الإئتمان وهذا يلزم البنك بجزء من أصوله في شكل سائل إضافة إلى أصول شبه سائلة أي تلك التي يمكن تحويلها إلى نقد سائل بسهولة بدون خسائر في قيمتها ، وكذلك قدرته على الإقتراض وذلك لمقابلة حركة السحوبات العادية والمفاجئة أو لمنح قروض جديدة ، فمثلا إشاعة عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين مما قد يدفعهم إلى سحب ودائعهم وهو ما يعرضه إلى للإفلاس لذا يجب أن تكون البنوك التجارية مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات وأن يسعى إلى التأمين على نفسه من خطر السيولة.

3/ **الأمان** : يتحقق الأمان في البنوك التجارية في رأس المال لأنه يعد الأساس المستند عليه لتحصين ثقة المودعيين ، كما أن رأسمالها هو مجرد ضمان لمواجهة حقوق المودعين فكلما زادت ثقة المودعين كلما تمكن المصرف من جذب المزيد من الودائع ، وينبغي الإشارة أن رأس المال البنوك التجارية يتسم في كونه صغير حيث يمثل في الإستخدام إلا نسبة قليلة مما يجعل أي خسارة تزيد عن قيمة رأس المال تتمحور حول إلتهام جزء من أموال المودعين وهذا ما يؤدي إلى الإفلاس لذلك يجب على البنوك التجارية التأكد وتوظيف امواله في نواحي من حيث الربح وقلة من المخاطرة لتوفير أكبر قدر من الأمان للمودعين .

المبحث الثاني : عموميات حول القروض البنكية

تمهيد : تعد القروض من بين الأدوات الاساسية المعتمدة في البنوك التجارية وذلك بفضل الخدمة التي تقدمها هذه البنوك وفي نفس الوقت تعتبر هذه القروض المصدر الرئيسي لربحها حيث أن أهمية القرض تكمن في ربط المؤسسة بالبنك ، فحاجة المؤسسة إلى موارد إضافية زيادة على مواردها الخاصة التي تكون محدودة ، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى البنك لتغطية عجزها المادي إذا ما فاقت احتياجاتها من المواد المتوفرة لديها لذا نحاول من خلال هذا المبحث إبراز العلاقة وطيدة ومتكاملة ما بين البنك والمؤسسة في عملية الإقراض وذلك من خلال ثلاثة مطالب :

- ✓ **المطلب الأول :** مفهوم القروض البنكية
- ✓ **المطلب الثاني :** أنواع القروض البنكية
- ✓ **المطلب الثالث :** إجراءات منح القروض البنكية .

المطلب الأول : مفهوم القروض البنكية

الفرع الأول : تعريف القروض البنكية

نظرا للمكانة التي تحتلها القروض البنكية في الميادين الإقتصادية المختلفة نذكر مجموعة من التعاريف للقروض :

- ❖ مبادلة قيمة حاضرة بقيمة أجلة ، ومثال ذلك المقرض الذي يقدم للمقترض مبلغا من المال فهو يبادله قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة آجلة عند سداد قيمة مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه.[23]
- ❖ وعرف أيضا على أنه : من أفعال الثقة بين الأفراد ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما هو (الدائن) ويكون هذا الشخص في حالة القروض البنكية في المصرف ذاته (منح الأموال) بضاعة أو نقود إلى شخص آخر وهو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الأخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض وهو الفائدة.[24]
- ❖ القرض بالمفهوم القانوني : كل فعل تقوم من خلاله مؤسسة مهيأة لهذا الغرض [25]بوضع مؤقتا مجموعة من الأموال في متناول شخص طبيعي أو معنوي لحساب هذا الأخير تعهدا لإمضاء .
- ❖ ومن التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للقروض البنكية على أنها "تلك الخدمات المقدمة للزبائن والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها ، والعملات عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعيم العمليات بمجموعة من الضمانات.

---

[23] عبد المعطي رضا رشيد ، محفوظ أحمد جودة ، **إدارة الإئتمان** ، دار وائل النشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص31

[24] الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الرابعة ، 2005 ، ص 55

[25] اسماعيل ابراهيم عبد الباقي ،مرجع سبق ذكره ، ص 246

الفرع الثاني :أهمية القروض البنكية

يمكن النظر إلى أهمية القروض من خلال المنظومة التي يتم بها تزويد الأفراد والمؤسسات والمشروعات في الإقتصاد بالأموال اللازمة ، ومن خلال هذا فإن للقرض أهمية بالغة يمكن النظر إليها من وجهة المقرض ومن وجهة الهدف ، كما تعتبر القروض البنكية إحدى الموارد الأساسية الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته وأيضا القروض هي أحد محركات النشاط الإقتصادي ، ومن خلال مما سبق يمكن النظر إلى القروض البنكية من زاويتين :

أولا : من وجهة نظر البنك التجاري

تمثل القروض الجانب الأكبر من استخدامات البنك ، ولذلك تولي البنوك القروض عناية خاصة ويضاف إلى ذلك أن ارتفاع نسبة القروض في ميزانية البنك تشير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد والعملات وما في حكمها كمصدر اللاإيرادات والتي تمكن من رفع معدلات الفائدة المستحقة للمودعين في تلك المصارف وتدبير وتنظيم ملائم للأرباح مع إمكانية الإحتفاظ بقدر من السيولة لمواجهة احتياطات السحب للزبائن، ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق أهدافه.

ثانيا : من وجهة النشاط الإقتصادي

للقروض دورا هاما في تمويل حاجات الإقتصاد الوطني من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات ..الخ فمثلا الأموال المقرضة تساعد على عمليات الإنتاج والتوزيع والإستهلاك وبالتالي فإن منح القروض تمكن المصارف من المساهمة في النشاط الإقتصادي وتقدمه وكذلك تساهم في رخاء المجتمع الذي تخدمه ، فتعمل القروض على خلق فرص العمل وزيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسن مستوى المعيشة وفيما يلي يمكن أن نبين أهم ما يفعله القرض من جوانب ايجابية في النشاط الإقتصادي .[26]

- مواجهة التضخم والكساد : وذلك من خلال التحكم في القروض فإما أن تكون لها سياسة انكماشية وإما سياسية توسعية فالقروض في حالة انكماشها تؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيها فهي تؤدي إلى ضغوط تضخمية وكلا الحالتين يمكن التحكم فيها خلال السياسة الإقراضية .

[26] شاكر القزويني ، **محاضرات في الإقتصاد المصارف** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008 ، ص 113

- تستخدم القروض كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية : فالبنك المركزي عندما يسرع في وضع سياسة للإصدار يضع اعتباره حجم الإئتمان المنتظر في النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة .
- تساعد القروض على الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو الآجل ومنه تستخدم القروض في عمليات الادخار والحد من الاستهلاك وذلك لان المصارف تعمل على تشجيع الأفراد على الإدخار لتوفير موارد الإئتمان الأمر الذي يحد من الإستهلاك.
- يساعد الإئتمان النقود القانونية في إستحداث قدر من وسائل دفع يتناسب حجما ونوعا مع متطلبات الحياة الإقتصادية لأفراد بتوزيع إنفاقهم عبر الزمن بالطريقة التي تحقق لهم الإشباع الكلي .

المطلب الثاني : أنواع القروض البنكية

نظرا للإختلاف المتواجد في الأهداف التي تربط بين المؤسسة والبنك تختلف القروض على حسب آجالها وتبعا للمقترضين والأغراض التي تستخدم فيها والضمانات المقدمة وعليه يقدم البنك نوع من القروض الخاصة التي تتعلق بطبيعة الإحتياجات للتمويل وعليه فإن القروض البنكية تصنف إلى صنفين :

- ✓ قروض الإستغلال أو قروض قصيرة الآجل .
- ✓ قروض الإستثمار وتسمى كذلك قروض طويلة وقصيرة الآجل .

1. **أولا : قروض الإستغلال**[27] : هي عبارة عن قروض قصيرة الأجل حيث لا تتعدى السنة الواحدة حيث تلجأ المؤسسات إلى هذا النوع من القروض إذا أرادت تغطية خزينتها لأن هذه القروض ترتبط بصفة عامة بحركات الصندوق الخاص بالمؤسسة الذي يكون مرة مدينا ومرة دائنا وذلك حسب وتيرة النشاط في المؤسسات وقدرتها على تحصيل ديونها على الغير حيث أنها تعتبر وسيلة مخصصة لتمويل نشاط الإستغلال وتهدف إلى تغطية الأصول المتداولة حيث تصنف إلى صنفين رئيسين : القروض العامة والقروض الخاصة

   1) **القروض العامة (crédit globaux)** : سميت بالقروض العامة لكونها الموجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليس موجه لتمويل أصل بعينه ، وتسمى

[27] الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السادسة ، بن عكنون الجزائر ،ص ص57-68

أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة .وتلجأ المؤسسات عادة الى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي :

- **تسهيلات الصندوق (facilités de caisse)** : هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة ، أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون ، والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات فهي إذا ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حيث يقتطع مبلغ القرض ولا تتجاوز عدة أيام من الشهر ويعد مجرد قرض بنكي يمنح لعدة أيام من أجل مواجهة عدم التوافق في الخزينة.
- **المكشوف (le découvert)** : هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد يمتد من 15 يوم إلى سنة كاملة وذلك حسب عملية التمويل وفي بعض الأحيان يصل إلى 18 شهرا لبعض النشاطات وعلى خلاف تسهيل الصندوق فإن المكشوف يستعمل لتمويل نشاط المؤسسة وذلك للإستفادة من الظروف التي يتيحها السوق مثل انخفاظ سعر سلعة معينة ويعتبر المكشوف على أنه عبارة عن تمويل حقيقي لنشاطات التي يقوم بها الزبون حيث أن البنك يقوم بالسماح لزبونه بسحب مبلغ مالي يزيد عن حسابه الجاري في حد مبلغ معين ويتحمل الزبون فائدة سحب المبلغ الذي يفوق رصيده دائن في حسابه الجاري .
- **قرض الموسم le crédit de compagne** : القروض الموسمية هي نوع خاص من القروض البنكية ، وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه .فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الإستغلال، بل أن دورة الإنتاج أو دورة البيع الموسمية .فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثنائها الإنتاج ومن بين أمثلة هذه العمليات نشاطات الإنتاج وبيع اللوازم المدرسية حيث تمتد فترة الإنتاج وتحصل المبيعات في فترة معينة كفترة الدخول المدرسي ولكن قبل الإقدام على

منح هذا النوع من القروض ، فإن الزبون مطالب بأن يقدم للبنك مخطط لتمويل يبين زمنيا نفقات النشاط وعائداته وتمتد فترة منح القرض من 3 إلى 9 أشهر.

- **قروض الربط les crédits de relais:** هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

2)القروض الخاصة : هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة ، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول وتنقسم إلى ثلاثة أنواع:

تسبيقات على البضائع(avance sur marchandises) : هو عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين وحصول مقابل ذلك على البضائع كضمان للمقرض .وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها وينبغي على البنك عند الإقدام على منح هذا القرض أن يتوقع هامشا ما بين مبلغ القرض المقدم وقيمة الضمان لتفادي ما يمكن من الأخطار وقد أثبتت الوقائع أن هذا النوع من القروض يمنح من خاصة لتمويل المواد الأساسية مثل القهوة . ومن بين التقنيات التي تقدم أكبر الضمانات في حالة هذا النوع من القروض هو التمويل مقابل سند الرهن حيث أن حاجة التجارة ومتطلباته قد تدفع بالتجار للإحتفاظ بالسلع في مخازن عمومية مجهزة حسب طبيعة هذه السلع وذلك قبل بيعها ، مقابل شهادة ممنوحة من هذه المخازن تثبت الجهة التي تعود إليها ملكية هذه السلع وتظهر كميتها ومواصفاتها تدعى بوصل و سند الرهن وتتكون من قسمين :

- **الوصل :** يثبت إيداع البضاعة ، يحمل اسم ومهنة وعنوان المودع وكذلك نوع وكمية وقيمة البضاعة ، وهذا الوصل يمكن نقل ملكية أي ملكية البضاعة بالتظهير.
- **سند الرهن :** هو وثيقة رهن يتضمن نفس المعلومات المثبتة على الوصل وهو الذي يسمح للمودع بالحصول على قرض استنادا لقيمة البضاعة المودعة بحيث تقوم بتظهير هذا السند لصالح البنك ويتعهد بتسديد القرض عند تاريخ الإستحقاق المسجل على السند.

التسبيقات على الصفقات العمومية Avance sur Marche public: الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقيات شراء أو التنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية أو الجماعات المحلية ، ويجد المقاول نفسه في حاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة ولذلك يضطر إلى اللجوء إلى البنك للحصول على هذه الاموال من أجل تمويل إنجاز هذه الأشغال ويمكن للبنوك أن تمنح نوعين من القروض لتمويل الصفقات العمومية : إعطاء كفالات لصالح المقاولين ومنح قروض فعلية .

1.**منح كفالات لصالح المقاولين** : تمنح هذه الكفالات من طرف البنك للمكتتبين في الصفقة وذلك لضمانهم أمام السلطات العمومية .وتمنح عادة هذه الكفالات لمواجهة أربعة حالات ممكنة كفالة الدخول إلى المناقصة ،كفالة التنفيذ ، كفالة اقتطاع الضمان ، واخيرا كفالة التسبيق.

* **كفالة الدخول إلى المناقصة** : وتعطى هذه الكفالة من طرف البنك لتفادي قيام الزبون الذي فاز بالمناقصة بتقديم نقود سائلة إلى الإدارة المعنية كتعويض إذا انسحب من المشروع .وبمجرد أن يعطي البنك هذه الكفالة يسقط عن الزبون دفع الكفالة نقدا .

* **كفالة حسن التنفيذ** : وتمنح هذه الكفالة من طرف البنك لتفادي قيام الزبون بتقديم النقود كضمان لحسن تنفيذ الصفقة وفق المقاييس المناسبة .

* **كفالة اقتطاع الضمان** : عند انتهاء إنجاز المشروع ، عادة ما تقتطع الإدارة صاحبة المشروع نسبة من مبلغ الصفقة وتحتفظ بها لمدة معينة كضمان وحتى يتفادى الزبون تجميد هذه النسبة ، ويمكنه بالتالي الاستفادة منها فورا ، ويقدم له البنك كفالة اقتطاع الضمان ويقوم بدفعها فعليا إذا ظهرت نقائص في الإنجاز أثناء فترة الضمان.

* **كفالة التسبيق** : في بعض الحالات تقوم الادارات صاحبة المشروع بتقديم تسبيق للمقاولين الفائزين بالصفقة ، ولا يمكن أن يمنح هذا التسبيق فعليا إلا إذا حصلت على كفالة التسبيق من طرف أحد البنوك .

2. منح القروض الفعلية : توجد ثلاثة أنواع من القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك لتمويل الصفقات العمومية : قرض التمويل المسبق ، تسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة وأخيرا تسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة .

* **قرض التمويل المسبق** : ويعطى هذا النوع من القروض عند انطلاق المشروع وعندما لا يتوفر المقاول على الأموال الكافية للانطلاق في الإنجاز ويعتبر من طرف البنك قرضا على بياض لنقص الضمانات.

* **تسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة** : عندما يكون المقاول قد أنجزا نسبة مهمة من الأشغال ولكن الإدارة لم تسجل بعد ذلك رسميا ولكن تم ملاحظة ذلك ، يمكنه أن يطلب من البنك تعبئة هذه الديون (منحه قرضا) بناء على الوضعية التقديرية لأشغال المنجزة دون أن يتأكد من أن الإدارة سوف تقبل بالمبالغ المدفوعة .

* **تسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة** : وتمنح هذه التسبيقات عندما تصادق الإدارة (أي تعترف) على الوثائق الخاصة التي تسجل انتهاء الإنجاز ويتدخل البنك لمنح هذه القروض للزبون لكون الدفع يتأخر عن الإنتهاء من الأشغال.

- **التسبيقات على السندات Avance sure titres:** يقصد بالتسبيق على السندات ، استفادة المؤسسة تملك سندات توظيف للبنك ، يقوم هذا الأخير بتوقيع سند لأمر لصالح الزبون بقيمة التسبيق ، كما يقوم بتحديد قيمة الفوائد التي يحصل عليها مقابل هذا التسبيق.
- **الخصم التجاري L'ESCOMPTE** : هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون . وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق . ويحل محل هذا الشخص في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ ، فالبنك يقوم إذا بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها وتعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار أن البنك يعطي مالا إلى حاملها وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين .ويستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن ، يسمى سعر الخصم أو عمولة(AGIO) ويطبق هذا على مدة القرض وهي عبارة عن الفترة التي

تفصل بين تاريخ تقديم الورقة للخصم وتاريخ الاستحقاق وسميت هذه العملية بالخصم لأن المبلغ الذي يستفيد منه البنك يقتطع مباشرة من مبلغ الورقة ويتكون معدل الخصم من ثلاثة عناصر أساسية هي معدلالفائدة والعنصر الثاني وهو عمولة التحصيل ، وأخيرا عمولة الخصم .

والأوراق التجارية المخصومة : هي عموما أوراق قابلة للتعبئة لدى معهد الإصدار (البنك المركزي) أي أن هذه الأوراق يمكن إعادة خصمها لدى البنك المركزي إذا احتاج البنك إلى السيولة مقابل ثمن يسمى سعر إعادة الخصم حيث أن :

$$\text{مبلغ الخصم} = \text{القيمة الإسمية للورقة} \times \frac{\text{معدل الخصم}}{100} \times \frac{\text{عدد الشهور}}{12}$$

3). القرض بالالتزام crédit par signature : إن القرض بالالتزام أو بالتوقيع لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون ، وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى أي أن البنك هنا لا يعطي نقودا ولكن يعطي ثقته فقط، ويكون مضطرا لإعطاء النقود إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته .وفي مثل هذا النوع من القروض يمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال رئيسية هي : الضمان الإحتياطي ، الكفالة والقبول .

1- **الضمان الإحتياطي** Aval: هو عبارة عن التزام يمنحه شخص ، يكون في العادة بنكا يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها أحد مديني الأوراق التجارية وعليه فإن الضمان لإحتياطي هو عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية ، وقد يكون الضمان شرطيا عندما يحدد مانح الضمان (البنك) شروطا معينة لتنفيذ الإلتزام وقد يكون لا شرطيا إذا لم يحدد أي شروط لتنفيذ الإلتزام.

2- **الكفالة La caution:** الكفالة هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين (الزبون) في حالة عدم قدرته على

الوفاء بالتزاماته . وتحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها .ويستفيد هذا الزبون من الكفالة في علاقته مع الجمارك و إدارة الضرائب ، وفي حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية .

3-القبول L'acceptation: في هذا النوع من القروض ، يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس زبونه ويمكن التمييز بين عدة أشكال لهذا النوع من القروض : القبول الممنوح لضمان ملائمة الزبون الأمر الذي يعفيه من تقديم الضمانات ، القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية ، القبول الممنوح للزبون من أجل مساعدته على الحصول على مساعدة للخزينة والقبول المقدم في التجارية الخارجية.

ثانيا : قروض الإستثمار :

القروض متوسطة الآجل :

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا [28]يتجاوز عمر استعمالهامن سنتين إلى سبع سنوات مثل الألات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة كما أن التمويل البنكي للقروض متوسطة الأجل لا يغطي كليا الإستثمارات إنما يساهم بنسبة 70% من التكلفة الكلية .

القروض طويلة الأجل : تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها ، وكذلك نظرا لمدة الإستثمار وفترات الإنتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد وتسعى القروض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الإستثمارات ، تفوق في الغالب سبع سنوات ، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة وهي توجه لتمويل نوع خاص من الإستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي ، مباني ...)

الائتمان الإيجاري : عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أوشركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك ، بوضع ألات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار

مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة [29]المتعاقد عليها ، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.

المطلب الثالث : اجراءات منح القروض البنكية

إن القرض مبني على مفهوم الضمني لكلمة الثقة وهو موضوع ضمن شروط ترتكز على أفكار موضوعية ليتمكن البنك من قياس الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها قبل اتخاذ أي قرار وعليه يمكن تقسيم هذه الإيجراءات إلى :

1. **الشروط العامة لمنح القرض[30]** : تعتبر عملية منح القرض من أهم وأخطر ما يقوم به المصرف من أعمال وقبول للمخاطرة يعتبر من أهم وظائف المصارف ، والتي يجب أن يعنى بدراستها وتقييمها ومن ثم تستند البنوك إلى عدة معايير أساسية عند تقرير منح القرض وتحديد قيمته من بين هذه الشروط :

أ. **شخصية الزبون** : تعتبر شخصية الزبون من أهم العناصر عند منح القرض ويمكن التعرف عليها من خلال مدى إنتظار سداد الزبون لديونه كما يمكن التعرف عليها أيضا من خلال البنوك التي يتعامل معها ، والموردين الذين يقومون بالتوريد إليه ، بالإضافة إلى مكانة الزبون ومركزه في السوق التجارية وخبرته في العمل الذي يؤديه وسمعته التجارية .

ب. **المقدرة على الدفع** : تعني دراسة قدرة الزبون على مباشرة أعماله و إدارتها بطريقة سليمة بحيث تضمن للبنك سلامة إستخدام الأموال المقدمة له ، وبالتالي سداد الديون ومواعيدها ، ويعتبر هذا من أهم الأعمال الفنية للباحث الائتماني والذي يعتمد على خبرته والأساليب التي يستخدمها في الحكم على مقدرة الزبون على الدفع ، ويمكن قياس كفاءة العميل الإدارية عن طريق دراسة سياسته الخاصة بتسعير منتجاته المختلفة ومدى قدرته على المنافسة والتنبئ بالتغيرات في الطلب على السلع وتنوع منتجاته ومدى مقدرته في المحافظة على رأس المال

[28] الطاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره ، ص76 –74

[30]اسماعيل عبد الباقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 278

ت. **رأس المال أو المركز المالي** : يجب أن يمكن الزبون برأس المال مناسب لإمكانية استرداد البنك لمستحقاته ، وأيضا تتنعه بمركز مالي سليم ، وتقوم البنوك بدراسة القوائم المالية للزبون للتأكد من سلامة مركزه المالي ومن المؤشرات التي يمكن استخدامها للحكم على المركز المالي للزبون :

- نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة .
- نسبة التداول .
- نسبة السيولة وعائد الإستثمار إضافة إلى معدل دوران الأصول الثابتة .

ث. **الضمانات** : يؤخذ الضمان من الزبون سواء عينا أو شخصيا لمواجهة بعض المخاطر فالهدف من الضمانات هو تحسين أوضاع القرض المقدم من البنك توفير الحماية للبنك ضد المخاطر المحتملة ، فمثلا قد يطلب من البنك ضمانات من المقترض لعدم توفير رأسمال كافي لديه ولكن يجب مراعاة عدم منح القرض إذا كان المصدر السداد الذي يستند إليه البنك هو بيع الضمانات ذاتها.

ج. **الظروف العامة** : قد يتمتع الزبون بخصائص حسنة وسمعته الطيبة ومقدرة على الدفع عالية بالإضافة إلى سلامة المركزه المالي لكن كل ذلك لا يعتبر كافيا لمنح الائتمان ذلك لأن التقلبات الإقتصادية تتحكم إلى حد كبير في منح الإئتمان وربما تكون سببا في تغيير مقدرة الزبون على الوفاء بالتزاماته ويتضمن ذلك دراسة المنافسة ومدى سهولة أو صعوبة تصريف المنتجات أو البيع بأسعار منخفضة.

2. **اجراءات منح القرض وتحصيله** : يمر منح القرض بعدة مراحل يمكن إيجازها في الخطوات الرئيسية التالية : الفحص الأولي لطلب القرض ، التحليل الإئتماني للقرض ، التفاوض مع الزبون ، اتخاذ القرار ، صرف القرض ، متابعة القرض والمقترض ، تحصيل القرض.

أ) **فحص طلب القرض** : يقوم البنك بدراسة طلب الزبون لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك ، خاصة من حيث غرض القرض و أجل الإستحقاق وأسلوب السداد ويساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب الإنطباعات التي يعكسها لقاء الزبون مع المسؤولين في البنك ، والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام .

ب) **التحليل الائتماني للزبون** : ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانية الزبون الإئتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على السداد القرض بناءعلى المعاملات السابقة مع البنك ومدى ملائمة رأسماله من خلال التحليل المالي ، بالإضافة إلى الظروف الإقتصادية التي يمكن أن ينعكس أثرها على النشاط المنشأة .

ت) **التفاوض مع المقترض** : بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطرة الإئتمانية المحيطة بالقرض المطلوب ، بناء على المعلومات التي يتم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالزبون ، يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه ، كيفية صرفه ، طريقة سداده ، الضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعملات المختلفة ويتم الإتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتواصل إلى تحقيق مصالح كل منها .

ث) **إتخاذ القرار** : تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول الزبون أو عدم قبول شروط البنك وفي حالة قبول التعاقد ، يتم إعداد مذكرة لإقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة الطالبة للإقتراض معلومات عن مديونيتها ، لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي وصنف القرض والغرض منه ، الضمانات المقدمة ، مصادر السداد وطريقته، إضافة إلى ملخص الميزانية عن السنوات الثلاثة الأخيرة والتعليق عليها ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية ، والرأي الإئتماني والتوصيات بشأن القرض وبناء على هذه الفكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الإئتمانية المختصة.

ج) **صرف القرض** : يشترط لبدء إستخدام القرض في توقيع المقترض على إتفاقية القرض وكذلك تقديمه الضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والإلتزامات التي ينص عليها إتفاق القرض.

ح) **متابعة القرض:** الهدف من هذه المتابعة هو الإطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة ، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض

التصرفات من المقترض والتي تتطلب إتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى .

خ) **تحصيل القرض** : يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه ، وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة (الإجراءات القانونية ، تأجيل السداد ، تجديد القرض) .

د) **التقييم اللاحق** : وهذه الخطوة مهمة بالنسبة للبنك لمعرفة إذا ماكانت الأهداف المسطرة أوالموضوعة قد تحققت.[31]

ذ) **بنك المعلومات** : من الضروري المرور بهذا الإجراء المتمثل في إدخال كل المعلومات السابقة الذكر في بنك المعلومات أي وضعها في الحساب الأتي لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية .

[31] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء المصارف التجارية** ، تحليل العائد والمخاطرة ، دار الجامعية ، الإسكندرية ، 1999، ص 236

المبحث الثالث : مخاطر القروض البنكية :

إن دراسة المخاطرة أمر مهم بالنسبة لكل المشاكل التسيير حيث تكون بعض المتغيرات خارجة عن سيطرتنا وباعتبار أن الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية تتمثل في منح القروض والتي تعد من أخطر الوظائف الأساسية التي تمارسها ، وهذا راجع كون أن تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل هي في الغالب أموال المودعين لديها ، فهذا ما يجبر المصرفي على ضرورة الحيطة والحذر عند تقديم القروض للغيروعليه نتطرق في هذا المبحث إلى مطالبين :

المطلب الأول : مفهوم مخاطر القروض البنكية .

المطلب الثاني : أنواع مخاطر القروض البنكية .

المطلب الأول : مفهوم مخاطر القروض البنكية

إن تعريف مخاطر القروض البنكية يكون حسب نوع الخطر الذي قد يواجهه هذا النوع من القروض ولذلك يمكن تعريف المخاطر البنكية على أنها :

- " عدم استعادة البنك للفائدة أوأصل المبلغ المقترض أو كليهما وينشأ هذا بعدة أسباب."[32]
- ويعرف أيضا : " خطر القرض يسمى أيضا خطر التسديد أو عدم القدرة على التسديد ويعتبر أهم خطر يتعرض له البنك ، ينعكس عليه في شكل ضياع أمواله وذلك بسبب عدم مقدرة المقترض على الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقا للتواريخ المحددة ."[33]
- ويعرف أيضا بأنه" الخسارة التي يتحملها البنك نتيجة إقراضه للأموال والتي تنتج عن إحتمال عجز المقترض على السداد ."[34]

ومما سبق يمكن تعريف مخاطر القروض البنكية على أنها : تخلف للعملاء عن الدفع أي عجزهم على الوفاء بالتزاماتهم ويولد العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض للطرف الأخر.

المطلب الثاني : أنواع مخاطر القروض البنكية :

لقد تنوعت المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي و أصبحت تهدد جوهر عمل البنوك وتحد من قدرتها على استخدامات مصادر الأموال لديها وعليه فقد تولدت حاجة البنوك إلى ضرورة تسطير الأهداف وإعداد الإستراتيجيات المختلفة لتحديد هذه المخاطروتسمى مخاطر القرض أو مخاطر الإئتمانية ولذلك فإن لوظيفة الإقراض مخاطر مختلفة نجملها في الأنواع التالية[35] :

---

[32] سامر جلدة ، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي** ، دار أسامة للنشر ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص 136

حرفوش سهام ، صحراوي إيمان ، مداخلة بعنوان دور الأساليب الحديثة الإدارة المخاطر الإئتمانية للبنوك في تخفيف من حدة الأزمة المالية **الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمي**ة بالتعاون مع مخبر الشراكة من الإستثمار في

[33]المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القضاء الأورو مغربي ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 20-21 أكتوبر 2009 ص 5

[34] عاطف جابر طه عبد الرحيم ، **تنظيم وإدارة البنوك منهج وصفي تحليلي** ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2008 ص 216

حياة نجار ، **إدارة مخاطرالمصرفية وفق معايير بازل** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية ، 15 مارس 2014[35] ، ص54

1. **خطر عدم التسديد** : إن خسارة الأموال المقرضة تعد من أكبر المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك وهي تعبر عن عدم قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته كليا أو جزئيا عند وصول تاريخ الإستحقاق تنتج عن أسباب خاصة به أو خارجة عن إرادته والمرتبطة بقطاع النشاط أو بالتغيرات المفاجئة للظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للبلد وهذا ما يحمل البنك خسارة ليصبح هو الأخر في وضعية المدين اتجاه المودعين .
2. **خطر تجميد الأموال** : يرتبط خطر التجميد بعدم قدرة المدين على تسديد القرض في تاريخ الإستحقاق لمصاعب ظرفية في خزينته أو لظروف خارجة عن إرادته ، ويجد البنك نفسه مظطرا لتأجيل تاريخ الإستحقاق لكن مقابل فوائد أعلى من الأولى وذلك مايجعل البنك يواجه تجمد في موارده وإنخفاض في سيولة أصوله .فالبنك يعمل جاهدا على إيجاد التوازن بين السيولة المتاحة لديه واستعمالاته و بين التزاماته والمواد التي تمولها ، مع إمكانية إعادة تمويل قروضه لدى البنك المركزي أو في السوق النقدي .
3. **خطر معدل الفائدة** : يتعرض البنك لهذا الخطر عندما يجد نفسه مجبراعلى استعمال المكشوف لدى البنك المركزي لسد حاجاته من السيولة بمبالغ تفوق الحد الأدنى لإعادة الخصم أو عندما يكون مجبرا للجوء إلى سوق النقد لإعادة التمويل بمعدلات فائدة أعلى من معدل الخصم وبالتالي ترتفع أعباء الإستغلال وتنخفض مردودية البنك .
4. **خطر السحب على المكشوف** : هو عملية سحب العميل لأموال البنك دون توفر رصيد في حسابه وهذا نظرا لثقة البنك الكبير في عميله وهذا النوع متعامل به مع عدم المراعاة لمدى ارتباطه بمسائل الإنتاج حيث أنه يمثل خطر مجحفا على البنك فهو يتأثر مباشرة على خزينة البنك بالارتباط مع حجم وكذا مدة الأموال المجمدة .
5. **الخطرالإداري والمحاسبي** : وهو الخطر المرتبط بعدم توفر العنصر البشري الكفء في مجال العمل المصرفي أو بالأحرى مدى استعداده وقدرته على الصناعة الصرفية من حيث الإجراءات الإدارية والمحاسبية والتي تؤدي بالبنك إلى الوقوع في بعض المشاكل.

خلاصة الفصل :

من خلال ما تقدم نستخلص أن الجهاز البنكي وصل إلى درجة كبيرة من التطور نتيجة تطوير المعاملات المالية وذلك بدفع الإقتصاد نحو التنمية ورغم تعدد البنوك وتخصصها إلا أنها تؤدي وظائف متكاملة وبإعتبار أن أهم الوظائف التي تعمل البنوك على تسييرها وإدارتها بطريقة فعالة تتمثل في منح القروض والتي تلعب بدورها المورد الرئيسي للبنوك التجارية وذلك بتأسيس أنظمة متطورة وسياسات ائتمانية لتقليل من حدة المخاطر مستقبلا إلا أنه لا يمكن لأي بنك أن يحقق تركيبة منتظمة ومستقرة لمحفظة قروضه وذلك يرجع لطبيعة العلاقة بين القروض والمخاطر حيث أثبتت التجارب أنه مامن قرض يمنح لعميله إلا ويتحمل البنك قدرا من المخاطر مهما كانت طبيعة الضمانات التي يحصل عليها البنك .

الفصل الثاني :

إدارة مخاطر القروض وقياسها وفق مقررات لجنة بازل

تمهيد:

تعتبر إدارة المخاطر في الوقت الراهن علم من اهم العلوم في مجال إدارة المشروعات فهي تتكفل بتحديد وضبط وقياس المخاطر التي تتعرض لها المنشأة سواء كانت صناعية أو تجارية أو مالية ولكن تختلف إدارة المخاطر حسب طبيعة نشاط كل المنشأة كما أن التطور الذي عرفته الصناعة البنكية في شتى الميادين وخاصة من خلال استخدام وسائل الإعلام الألي المتقدمة الذي به أدى إلى الزيادة وتنوع الخدمات التي يقدمها كما أدى إلى تعقيد العمليات البنكية في تسيير أصولها وخصومها بما يجعل تحقيق العوائد يكون بأقل قدر ممكن من المخاطرة ، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة بما يخدم أهدافها لذا فإنه يمكن القول بأن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيق أهدافها ، كما أن السعي لإدارة المخاطر وعدم تجنبها تعد السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنك واهتمت لجنة بازل كنظام رقابي بالمخاطر المصرفية التي تواجه النشاط المصرفي وأنظمة قياس المخاطر وطرق إدارتها لتخفيف منها والمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي ولذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كمايلي :

- ✓ **المبحث الأول** : عموميات حول إدارة المخاطر البنكية
- ✓ **المبحث الثاني** : مبادئ إدارة مخاطر القروض البنكية حسب مقررات بازل
- ✓ **المبحث الثالث** : طرق إدارة وتقييم مخاطر القروض البنكية .

المبحث الأول : عموميات حول إدارة المخاطر البنكية

يتعرض العمل المصرفي في ظل طبيعة الأعمال التي يقوم بها إلى العديد من المخاطر وقد اعتادت البنوك على التحوط لمثل هذه المخاطر بطرق عديدة لعل أهميتها الإحتفاظ بقدر كاف من الموارد ومن هنا جاء التفكير في آليات جديدة لمواجهة تلك المخاطر ولتطرق إلى هذه الأليات تم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب :

- **المطلب الأول** : مفهوم إدارة المخاطر البنكية
- **المطلب الثاني:** أهمية إدارة مخاطر القروض البنكية .
- **المطلب الثالث:** إجراءات التسيير الوقائي المتبعة لإدارة مخاطر القروض.

المطلب الأول : مفهوم إدارة المخاطر البنكية

أولا : تعريف إدارة المخاطر البنكية

قد وردت عدة تعاريف لإدارة المخاطر البنكية نذكر منها كمايلي :

التعريف الأول : [1]عملية التفكير بشكل منهجي في جميع المخاطر المحتملة أو المشاكل قبل حدوثها ووضع إجرءات من شأنها تجنب هذه المخاطر أو الحد من أثارها حيث تكمن هذه العملية من معرفة المخاطر وإعداد استراتيجية لسيطرة عليها.

التعريف الثاني : [2]هي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة ، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه المؤسسة .

التعريف الثالث: هي عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى.[3]

وبصفة عامة يمكن استنتاج **أن إدارة المخاطر البنكية** تكمن في الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية وعلى ذلك فإن حسن إدارة المخاطر تشمل بأربعة مراحل :

- تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي .

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، **إدارة البنوك** ، دار المناهج ، عمان ، 2006 ، ص 82

[2] مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثالث **حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات** بجامعة حسيبة بن بوعلي بولاية شلف .

[3] طارق حماد عبد العال ،مرجع سبق ذكره ، ص 50

- القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة .
- إختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها .
- مراقبة إدارة المخاطر وقياسها وإتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب .

وعليه تعتبر إدارة مخاطر القروض جزء لا يتجزء من العمليات إدارة مخاطر البنكية كما تسمى كذلك إدارة مخاطرالإئتمانية فهي تتمثل في متابعة القرض الممنوح من خلال وضع مجموعة من الإجراءات لمتابعة العميل وعموما تتجسد مراحل إدارة مخاطر القرض في النقاط التالية :[1]

- تحديدأين يمكن تظهرالمخاطرة .
- درجة قياس المخاطرة حيث يتم الإنتقال من تقيم المخاطرالفردية للمقترض إلى تقييم المخاطرالكلية في أي قطاع من القطاعات الإقتصادية وتحديد الغرض من أي قرض وطبيعة المشروع المراد تمويله.
- الإتفاق على مستوى مخاطرة مقبولة
- قيادة وإدارة المؤسسة إلى المستوى المقبول من المخاطر وهذه تستدعي ضمان نظام مناسبا للقرض إضافة إلى متابعة ومراقبة هيكل المؤسسة لإتخاذ القرارات المناسبة .

المطلب الثاني: أهمية إدارة مخاطر القروض البنكية .

إن وجود إدارة المخاطر القروض فاعلة في البنك مهم جدا لإستمرار هذا الأخير في القيام بنشاطه وتخطي المشاكل التي يواجهها وتكمن أهمية إدارة المخاطرفي الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بالإعتبار أن مخاطر قادرة على إفلاس البنك .

- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناءا عليها تحديد خطة وسياسة عمل .

[1] حياة نجار ، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تاريخ المناقشة 15مارس2014ص ص129-140

- المحافظة على أصول الموجودة لحماية مصالح المودعين والدائنين والمستثمرين
- حماية صورة البنك بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين وذلك بحماية قدراتها على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة .
- مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقترحات لجنة بازل .

المطلب الثالث : إجراءات التسيير الوقائي المتبعة لإدارة مخاطر القروض

توزيع وتحديد المخاطر : يعتمد البنك سياسة تقسيم الأخطار لما لها من مزايا وذلك بتوسيع منح القروض من خلال توزيع أمواله على عدة متعاملين في مختلف الأنشطة والقطاعات لأن تمركز في التعامل قد يؤدي البنك إلى تحمل أعباء جسيمة شرط أن يكون هذا التوسع في حدود الإمكانيات المالية للبنك بما يتناسب مع قدرته على استرجاع مستحقاته .

الضمانات المقدمة : الضمان ليس وسيلة لسداد القرض بقدر ماهو شيء يمكن الرجوع إليه لتغطية مخاطر القروض إذا تعثر العميل في السداد ، ولذلك تعتبر البنوك دائما أن الضمانات مصادر ثانوية لسداد تسهيلات القروض وتتجنب الاعتماد على تصنيفها كوسيلة للسداد.

السمعة والخبرة : وتعني في مجال مخاطر القرض رغبة الشخص ونيته في سداد الدين عند استحقاقه ويمكن التأكد من ذلك بالرجوع إلى البنوك التي يتعامل معها العميل والموردين الذين يتعاملون معه ، بالإضافة إلى أية بيانات أخرى عن شخصية العميل وخبرته ووجود حجوزات أو توقف عن الدفع أو إشهار إفلاس ومركزه بالمقارنة بالمنشآت المماثلة ...الخ

المركز المالي : يعد أحد أركان الأساسية في الدراسات الإئتمانية والأساس الذي يستند إليه البنك في تمويل المشروعات الكبيرة حيث تتم دراسة وتحليل الميزانيات والحسابات الختامية لسنتين على الأقل وكذلك الإطلاع على عقود الملكية الخاصة بممتلكات العميل ، والتعرف على المركز الضريبي للعميل ، والإطلاع على أحداث استعلام وبيان مجمع مخاطر القروض بالمصرف المركزي ويقوم البنك عادة بتوظيف أمواله لدى المشروعات التي تتمتع بالمركز مالي متين وتتقصها السيولة النقدية

المقدرة على السداد : وتعني مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته الناشئة عن التسهيل الإئتماني ، بدراسة طريقة سداد التسهيل الإئتماني الممنوح له ومصدر السداد ، وكذلك دراسة الضمانات المقدمة من العميل مع التحقق من أية التزامات قانونية مرتبة لأية جهة على هذه الضمانات ، وأيضا تتم دراسة أسلوب السداد : دفعة واحدة في نهاية مدة التسهيل أو التسديد على أقساط دورية .

التغطية : للسيطرة على مخاطر قرض معين يمنح قرض آخر (قصير الأجل – متوسط – طويل الأجل) ، مخاطر أسعار الصرف وأسعار الفائدة تدعوا ذلك .

المتابعة الفعالة : تغطي الإيداعات والمسحوبات والضمانات والإستقلال والتحليل ومراجعة المديونية لدى الغير ، والظروف المحيطة والإعلام .

عدم التوسع في منح القرض : يعمل البنك على مراقبة نفسه باستمرار تجنبا للغرور بفرصة الربح المتوقعة ويعمل على عدم التوسع في منح الإئتمان دون حدود بل يقدم ذلك في حدود إمكانياته المالية .

الصفة القانونية للإقتراض : إن اهتمام البنك لا يقتصر فحسب على مقدرة المقترض على الوفاء بل أيضا على وجود الصفة القانونية للإقتراض فمثلا لا يجوز إقراض القاصر لوجود إشكالات قانونية بمدى مسؤوليته عن الإلتزام .

تحليل البيانات المالية في مرحلة متابعة القروض تجنبا لمخاطر الفشل المالي : لا يتوقف نجاح البنك في سياسات الإقتراض على كفاءة المسؤول القرض في إتخاذ القرار الصحيح فحسب ، بل أيضا على وجود سياسات ونظم فعالة لمتابعة القرض التي يتم من خلالها الإستمرار في تقصي الحالة المالية للعميل بعد حصوله على القرض وذلك للتحقق من قدرته على الإستمرار في تسديد الأقساط المستحقة والفوائد في تواريخها المحددة .

المبحث الثاني : مبادئ إدارة مخاطر القروض حسب مقررات بازل :

إذا كان التوسع في منح القروض هو النشاط الرئيسي لمعظم البنوك ، فإن هذا يتطلب منها الإنتباه إلى حالة المقترضين قبل منحهم للقرض ، إذ من المحتمل أن تنخفض مقدرتهم بعد فترة زمنية نتيجة لعوامل مختلفة وبالتالي عدم قدرتهم على السداد ومن ثم فشلهم في الوفاء بالتزاماتهم تجاه الغير وعليه قمنا بتقسيم المبحث إلى مطلبين حيث يتضمن مايلي :

- ✓ **المطلب الأول :** مفاهيم أساسية حول مقررات لجنة بازل .
- ✓ **المطلب الثاني :** مبادئ إدارة مخاطر القروض البنكية حسب مقررات بازل

المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول مقررات بازل :

اهتمت لجنة بازل للرقابة المصرفية اهتماما كبيرا بإدارة المخاطر المصرفية ، حيث أن هناك الكثير من الوثائق الإرشادية التي أصدرتها اللجنة والخاصة بإدارة جميع المخاطر المصرفية ، وخصوصا منذ النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي.

وبالتالي فإن لجنة بازل الدولية جاءت كأولى الخطوات الجادة للتعاون الدولي في مجال الرقابة والإشراف المصرفي ، تهتم بأنظمة البنوك والرقابة عليها ، و إدارة المخاطر التي تتربص بها لذلك رأينا من الضروري التعريف بهذه اللجنة وتحديد إطار عملها ومقترحاتها وكيفية قياسها للقروض الإستغلال .

الفرع الأول : إتفاقية بازل الأولى

أصدرت لجنة بازل في نهاية عام 1974 نداء إلى البنوك المركزية الدولية تدعوها فيه للعمل على التقارب الدولي في تقييم رأسمال البنوك بمعايير موحدة ، وأصدرت خلال عام 1988 أول معايير للرقابة المصرفية وأهمها معيار كفاية رأسمال التي حددتها بحد أدنى 8% وطلب من البنوك الإلتزام بها . وقد ركزت لجنة بازل الأولى على خمس جوانب أساسية وهي :

- ❖ التركيز على المخاطر الإئتمانية .
- ❖ تعميق الإهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها .
- ❖ تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الإئتمانية .
- ❖ وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الاصول .
- ❖ وضع مكونات كفاية رأسمال الصافي .

ورغم أنه قد قصد بإتفاقية بازل الأولى أن تطبق في دول مجموعة العشرة وغيرها من دول التعاون الإقتصادي والتنمية ولكنها صارت مؤشرا معياريا لتحديد كفاية رؤوس أموال البنوك زذلك من خلال حث البنوك على الموازنة بين حجم الاصول الخطرة الموظفة ورأس المال القابل لها.

وقد حددت لجنة بازل الأولى نسبة تغطية المخاطر وهي ما تعرف بمعيار كوك وتتمثل في العلاقة بين الأموال والأخطار المحتملة جراء القروض والتي يتعين على البنوك أن تلتزم بأن تصل بنسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الإئتمانية 8%:[1]

$$\text{معيار كوك} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة}} > 8\%$$

وتعني هذه المعادلة بكل بساطة انه يتوجب على البنك أن يوضع 8 وحدات نقدية كإحتياط مقابل كل 100 وحدة نقدية يتم إقراضها.

أوزان المخاطرة بالنسبة للمخاطرة :

20%: تعطى إلى المطالبات على بنوك التنمية وأي ضمانات يصدرها هذا البنك وضمانات تصدرها البنوك التي تعمل في OECD (دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية) ،

50%: تعطى إلى المؤسسات الحكومية .

100%: تشمل المرابحات بالدولار او التداول في العملات ، الأصول الثابتة ، الإستثمار في شركات أخرى.

وتتحدد كفاية رأس المال وفقا للإعتبارات التالية :[2]

- ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بلأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة ، بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خالرج ميزانية البنك .

---

[1] طرشي محمد ، **دور وفعالية الرقابة الإحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي** ، جامعة حسيبةبن بوعلي شلف ، مجلة الإقتصاد الجديد ، العدد 07 سبتمبر 2012 ، 181

[2] سليمان ناصر ، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل** ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية –واقع التحديات جامعة شلف ، 14أو 15أيام ديسمبر 2004 ، ص 288

- تقسيم رأس المال إلى مجموعتين :

أ- رأس المال الأساسي : يشمل حقوق المساهمين + الإحتياطات المعلنة والإحتياطات العامة والقانونية + الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة .

ب-رأس المال التكميلي : يشمل الإحتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + احتياطات مواجهة الديون المتعثرة +الإقراض الطويل والمتوسط الأجل من المساهمين +الأوراق المالية (الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة) .

الفرع الثاني : إتفاقية بازل الثانية

في ظل التطورات الإقتصادية الحاصلة في الأسواق العالمية اقتنعت اللجنة بضرورة إعادة النظر في اتفاقية 1988 وقد كانت ثمرة هذه المراجعة تشكيل اتفاقية جديدة حول معايير الأموال الخاصة في مجال البنوك وتضم مقررات أكثر دقة في ضبط الكفاية المطلوبة لمواجهة المخاطر وضبط مستويات الأموال الخاصة وتحليل أصناف المخاطر المصرفية ، فانطلقت في دورة استشارية عام 1999 حول اتفاقية جديدة اختتمت في جوان 2004 بصدور مقرر يتضمن معايير بازل 2 ، وقد جاء اتفاق بازل2 في نهاية 2007 بثلاث دعائم رئيسية تتمثل في المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال ، المراجعة الإشرافية ، انظباط السوق .

حيث أن في الإيطار الأول من الدعائم والذي يتمثل في متطلبات الدنيا لرأس المال ، قامت لجنة بازل بتعيين معدل لكفاية رأس مال جديد " Ratio de McDonough "

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{مجموع رأس المال}}{\text{مخاطر الإئتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \geq 8\%$$

[1]وقد تضمنت هذه الإتفاقية على أن مخاطر القروض هي التي تمثل التغيرات التي تطرأ على رأس المال أو تلك الخسائر التي تنشأ نتيجة تعثر العميل على السداد .وقد طرح اتفاق بازل 2 ثلاثة معايير لقياس مخاطر القروض وتتمثل في المنهج القياسي ومنهج التقييم الداخلي ومنهج التقييم الداخلي المتقدم للمخاطر وبموجب المنهجين الأخيرين يسمح للبنوك باستخدام تقديراتها الداخلية للملاءة المالية للمقترض ووفقا لهاذين المنهجين تقوم البنوك بتجزئة تعرضها للمخاطر المرتبط بالقروض إلى عدة شرائح وتقدم ضمن كل شريحة مقاييس كمية أساسية تعبر عن تقديراتها الداخلية للتعرض للمخاطرة وتخضع هذه المعايير إلى معايير منهجية صارمة وبموجب ذلك فإن البنوك تقوم تقدير أهلية الإقتراض لكل عميل ثم تقوم بترجمة تلك الملاءة المالية للمقترض إلى تقديرات لمبالغ تعبر عن الخسائر المستقبلية المحتملة والتي تشكل أساسا الحد الأدنى لرأس المال .

أبقت الإتفاقية على نسبة 8% كحد أدنى راس المال مع إضافة مختلف المخاطر بما فيها مخاطر السوق .

الفرع الثالث : إتفاقية بازل 3

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل على عقد إتفاقية تحت عنوان مقررات بازل 3 في محاولة إعادة الإنظباط لأداء البنوك والحد من اندفاعاتها في طريق استثمارات عالية المخاطر في شهر سبتمبر 2010 ، و قد ضمت مجموعة من الإجراءات والمعايير الجديدة وسيتم تقديمها تدريجيا على أفق زمني يمتد حتى بداية 2019 .

ووفقا لنصوص الإتفاقية فإن رأس المال الإجمالي تتكون من :

الشريحة الأولى : وهي قيمة الأسهم العادية والأرباح الغير الموزعة

الشريحة الثانية : وتسمى بلأموال الخاصة المكملة وتضم احتياطات إعادة التقييم والمخصصات العامة لخسائر الديون .

[1] طرشي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 185

المطلب الثاني : مبادئ إدارة مخاطر القروض البنكية وفق معايير بازل

تتضح أهمية إدارة مخاطر القروض سواء للحد منها أو تخفيفها وهو ما ركزت عليه لجنة بازل 2 في إطار مقترحاتها من خلال مبادئ وأسس نلخصها فيما يلي : [1]

1- **إنشاء بيئة ملائمة لمخاطر قروض** : وهذا يتوقف على مسؤولية مجلس الإدارة في البنك واستعراض استراتيجية مخاطر القروض وسياسة الإقراض المطبقة وبيان بأهم مخاطر القروض المتربصة بالبنك . حيث تعكس هذه الإستراتيجية مستوى الخطر المسموح به ، كما يتم التأكد من أن إدارة المخاطر والأنشطة الجديدة التي تخضع لإجراءات وضوابط كافية قبل الإضطلاع بها و الموافقة المسبقة من قبل مجلس الإدارة .

2- **إرساء أسس الإدارة السليمة لمخاطر القروض** : تقوم الإدارة السليمة لمخاطر القروض على أسس تتمحور أساسا حول :

2-1 تقييم سياسات البنك وإجراءات منح القروض والرقابة عليه : وهذا يتطلب الحفاظ على سياسة الإقراض مكتوبة ودقيقة تتعلق بالموافقة على منح القرض وإجراءات إدارته والمستندات اللازمة وفقا للمعايير المحددة من قبل مجلس الإدارة في البنك ، كما يجب على البنوك أن تقوم بالرقابة المستمرة للنشاط القرض بما فيه الوضع المالي للمقترضين معتمدة في ذلك على نظم معلومات توفر تفاصيل أساسية عن حالة محفظة الإئتمانية .

2-2 تقييم جودة الأصول وكفاية المخصصات والإحتياطات لتغطية الخسائر المترتبة عن عدم السداد : وهذا يتطلب المراجعة الدورية لسياسات الإقراض ومدى التزام البنك بمعايير منح القرض والإجراءات اللازمة لمواجهة المشاكل القروض وتعزيز قوته المالية .

2-3 منع تركز المخاطر والتعرض لها على نطاق واسع : هذا يعني أنه يجب على المراقبين وضع حدود لتقييد تعامل المصرف مع مقترضين فرديين وتقدر هذه الحدود عادة

[1] حياة نجار ،مرجع سبق ذكره ، ص 140

بنسبة رأس المال تصل إلى 25 % وفي حالة كون البنوك صغيرة جدا فإنها تحتاج إلى مستويات عالية من رأس المال لتعكس المخاطر التي تنتج عنها .

2-4 وجوب رقابة فعالة على القروض الموجهة للفئات ذات الصلة : بمعنى التزام البنوك بمنح القروض للشركات و الأفراد ذوي الصلة على أساس الجدارة المالية والقدرة على السداد والتأكد من وجود رقابة فعالة على منح مثل هذه القروض .

2-5 توفير الإحتياطات اللازمة لمواجهة الدول ومخاطر التحويل : إن الإدارة السليمة لمخاطر القروض تشترط على البنك تبني سياسات وإجراءات ملائمة بشأن عمليات الإقراض التي تتم على الصعيد الدولي ، وذلك لتحديد ومراقبة مخاطر البلد ومخاطر التحويل ورصد الإحتياطات اللازمة لمواجهتها .

3- **ضمان الرقابة الكافية على مخاطر القروض** : وهوما يتطلب من البنوك وضع نظام تقييم مستقل لعملية إدارة مخاطر القروض على أن ترسل نتائج التقييم مباشرة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ، كما يجب على البنوك التأكد من أن عملية منح القروض تتم بشكل صحيح ووفق الضوابط الداخلية ومستويات ثابتة من الحذر فضلا من اتخاذ الإجراءات العلاجية في الوقت المناسب .

4- **تفعيل دور المشرفين** : وذلك لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر القروض كجزء من الخطة الشاملة لإدارة المخاطر مع ضرورة إجراء تقييم لاستراتيجيات وسياسات البنك والممارسة المتعلقة بمنح القرض .

المبحث الثالث : طرق إدارة تقييم مخاطر قروض البنكية

إن البنك عند تقديمه القروض للزبائن يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية ، مع إحتمال عدم تحصيل تلك المداخيل أي مبلغ القرض والفوائد المترتبة عليه لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا وذلك باستعمال طرق متعددة ونحاول أن توضيح أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرف البنوك و هذا ما سنتطرق إليه في ثلاث مطالب :

- ✓ **المطلب الأول** : طريقة التحليل المالي .
- ✓ **المطلب الثاني** : طريقة التنقيط المالي .

المطلب الأول : طريقة التحليل المالي بواسطة النسب المالية

الفرع الأول : عموميات حول التحليل المالي

لقد وردت عدة مفاهيم للتحليل المالي كمايلي :

- عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الإقتصادي إسهام في تحديد الاهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر أخرى ذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرار .[1]

ثانيا : أهداف التحليل المالي :

بالنسبة للمؤسسة : إن التحليل المالي الذي تقوم به المؤسسة هو تحليل مالي داخلي والذي يعتبر أساسي وضروري لإتخاذ القرارات المالية أما أهدافه فهي :

* إعطاء أحكام التسيير المالي للفترة تحت التحليل .
* الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتوزيعية .
* محاولة تصحيح الإنحرافات وإعادة التوازنات إلى حالتها الأصلية .
* مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى في نفس القطاع .

بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة : وتتمثل فيما يلي :

* تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب .
* تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة تحمل نتائج القروض .
* الموافقة أو الرفض عن تقديم المؤسسة لطلب القرض .

الفرع الثاني : التحليل المالي عن طريق النسب المالية

[1] ناصر دادي عدون ، **مراقبة التسيير المالي** ، دار المحمدية ، 2000، ص 14

أولا : النسب المالية الخاصة بقروض الإستغلال

عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الإستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان ومن بين هذه النسب :

- ❖ نسب التوازن المالي ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة
- ❖ نسب الدوران وتتكون من ثلاثة نسب هي : سرعة دوران المخزون ، سرعة دوران الزبائن ، سرعة دوران المورد .
- ❖ نسبة السيولة العامة .

الجدول رقم (01) : مؤشرات التوازن المالي :

رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG) :	**حسابه من أعلى الميزانية** رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الثابتة – الإستخدامات الثابتة . **حسابه من أسفل الميزانية** رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة .	يعتبر رأس المال العامل الصافي الإجمالي مؤشرا على الأمان المالي للمؤسسة باعتباره ذلك الجزء من الأصول المتداولة الذي مول عن طريق الموارد الثابتة ويفسر حسب إشارته : ▪ إذا كان 0<(FRNG) أي موجبا ، فهذا يعني أن قاعدة التوازن الوظيفي محققة أي أن الموارد الثابتة مولت كل الإستخدامات الثابتة وجزء من الأصول المتداولة وهذا مبدئيا يعطي أمانا للمؤسسة . ▪ إذا كان 0>(FRNG) أي سالبا ، فهذا يعني أن جزء من الإستخدامات الثابتة تم تمويلها بالموارد المتداولة (الديون قصيرة الأجل) وهذا يخالف قاعدة التوازن الوظيفي مما يجعل المؤسسة في خطر مالي .

		▪ إذا كان 0=(FRNG) أي معدوما ، وهذا يعني أن الموارد الثابتة مولت فقط الإستخدامات الثابتة .
احتياجات رأس المال العامل	احتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة للإستغلال وخارج الإستغلال – الخصوم المتداولة للإستغلال وخارج الإستغلال .	يعبر عن الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية احتياجاتها خلال دورة الإستغلال ويدل على احتياجات رأس المال العامل التي تنشأ عن الفوارق الزمنية التي توجد بين عمليات الشراء والبيع وعمليات التسويات المتعلقة بها كما أن عناصر الأصول المتداولة تؤدي إلى نشوء احتياجات إلى التمويل ، بينما الديون المتداولة تؤدي إلى نشوء موارد تمويل .
الخزينة	الخزينة = رأس المال العامل الصافي الإجمالي – احتياجات رأس المال العامل	تعبر عن الفائض المتبقي من راس المال العامل الصافي الإجمالي بعد تغطية احتياجات رأس المال العامل كما أنها تسمح بالتعديل أو التسوية بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي واحتياجات رأس المال العامل .

1. **نسب الدوران** : تعبر عن الفترة الزمنية التي يبقى من خلالها تدفق معين (مخزونات ، حقوق على الزبائن ، ديون الموردين)

الجدول رقم (02) : مؤشر النشاط

	العلاقة	التفسير
نسبة دوران المخزون	تكلفة حيازة المخزون المعني ×360 متوسط المخزون	تتمثل في عدد المرات التي تتجد فيها المخزونات" بضائع ، مواد أولية ، منتجات تامة لدى الشركة
نسبة دوران الزبائن	الزبائن + الأوراق قابلة للتحصيل × 360 رقم الأعمال خارج الرسم	توضح هذه النسبة السياسة الإقراضية للمؤسسة اتجاه الزبائن وتشير هذه النسبة إلى متوسط مدة القرض الممنوح للعملاء
نسبة دوران الموردين	المورد + الأوراق قابلة للدفع × 360 المشتريات (TTC)	تبين هذه النسبة العدد المتوسط من عدد القروض المتحصل عليه من قبل الموردين وهي المدة التي تبقى فيها المؤسسة حتى تدفع التزاماتها نحو دائنيها

- ✓ حيث متوسط المخزون = (مخزون أول مدة + مخزون آخر مدة) ÷ 2
- ✓ مدة تصريف المخزون = 360÷ دوران المخزون

الجدول رقم (03) : نسبة السيولة العامة

نسبة السيولة العامة= الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	توضح هذه النسبة درجة تغطية الاصول المتداولة للديون قصيرة الأجل ومن المفروض أن تكون سيولة المؤسسة كبيرة كلما ارتفعت هذه النسبة .

المصدر : زغيب مليكة ، بوشنقير ميلود ، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010 ، ص ص : 37 -38 .

النسب الخاصة بقروض الإستثمار :

- ✓ التمويل الذاتي
- ✓ التمويل الذاتي /ديون الإستثمار لأجل
- ✓ نسبة المديونية
- ✓ التقسيم المالي للمشروع الإستثماري وهذا من خلال الطرق التالية : طريقة الصافي القيمة المحالية VAN، طريقة معدل العائد الداخلي TRI ، طريقة فترة الإسترداد PR ، طريقة مؤشر الربحية IP .

الجدول رقم (04) : مؤشرات المديونية

نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة / مجموع الديون	تعبر هذه النسبة على مدى إستقلالية المؤسسة اتجاه الغير
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / الأموال الدائمة	تعكس هذه النسبة طاقة المؤسسة في التدين ومدى اعتمادها على الأموال الخارجية

المطلب الثاني : طريقة التنقيط المالي

تعمل البنوك التجارية بإمكانيات محدودة وأساليب كلاسيكية كالتحليل المالي في حين تستخدم مختلف البنوك من العالم بعض الطرق الإحصائية المساعدة في اتخاذ القرار ، والتي حققت نتائج جد مشجعة كطريقة القرض التنقيطي التي تعد الأكثر استعمالا في هذا المجال وفي هذا الصدد قمنا بتطبيق طريقة القرض التنقيطي وخلصنا إلى إمكانية تطبيق هذه الطريقة وأهميتها ، وذلك لما حققته من معدلات تصنيف عالية الدقة وأكثر مرونة في التعامل بها .

الفرع الأول: تعريف طريقة القرض التنقيطي :[1]

تعد طريقة التنقيط إحدى الأساليب الإحصائية التي تساعد البنوك في مواجهة مخاطر القرض والتي تزيد من ثقتها في قرار منح القرض أو عدم منحه. وبصفة عامة هي طريقة آلية في إختبار المؤسسات وتعتمد أساسا على التحصيل الإحصائي تمكن من معرفة أحسن تصنيف للمؤسسات بدلالة أوجه الخطر إنطلاقا من عينة تمثيلية حيث كل طالب جديد للقرض يأخذ نقطة Score وذلك لتحديد وضعيته وتقييمه من خلال نموذج تقيمي على شكل معادلة خطية لعدة متغيرات وعلى هذا الأساس يكون الرفض أو قبول طلب القرض وتستعمل في حالة القروض الموجهة للأفراد .

الفرع الثاني : خطوات طريقة القرض التنقيطي

تقوم بأربعة مراحل :

أولا : تشكيل قاعدة المعطيات : إن تشكيل قاعدة المعطيات أو بمعنى أخر المعاينة من أهم مراحل إعداد النموذج إذ يتم من خلالها سحب عينة بصفة عشوائية من المجتمع المستهدف ولكن يجب أن

[1] أ.مزياني نور الدين & أ. بلال بوجمعة & زرزار العياشي ' **أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك** مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات الإدارية بجامعة 20أوت 1955 سكيكدة ، ص07

- تكون العينة ممثلا تمثيلا جيدا للمجتمع بحيث تكون النتائج المتحصل عليها قابلة للتعميم ولتحقيق ذلك يتطلب سحب العينة شروط معينة تتمثل فيما يلي :
- يجب أن تكون غنية بالمعلومات الكمية والكيفية واحتوائها على مختلف أصناف المجتمع أي أنها تشمل المؤسسات السليمة والعاجزة على حد سواء والزبائن .
- إدماج ملفات القروض المرفوضة في العينة لأنه لا يمكن للنموذج إعطاء نظرة حقيقية عن المجتمع إذ أخذ بعين الإعتبار القروض الممنوحة فقط .
- يجب أن تحتوي العينة على أكبر عدد ممكن من المعلومات على الزبائن سواء الجيدين و غير الجيدين .

ثانيا : إنتقاء المتغيرات المفسرة : إن إختيار المتغيرات يكون بصفة مستقلة لتفادي تكرار المعلومات ونقوم في هذه الحالة بالتوفيق بين المعلومات التي تم جمعها بهدف يهدف معرفة المتغيرات المؤثرة على في حالة المؤسسة وهذه المتغيرات تكون :

متغيرات محاسبية ومالية : وهي متغيرات قياسية والتي تسمح بإنشاء النسب المالية المعبرة على مختلف جوانب المخاطر ويتم حسابها على أساس البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة .

المتغيرت البنكية : وهي المتغيرات التي تحدد العلاقة بين البنك وحساب الزبون حيث أنه يتضمن التعرف على حالة المالية الزبون وذلك من خلال استمرارية الزبون على المقدرة على الدفع .

المتغيرات الكيفية : وهي متغيرات غير قياسية ذات طبيعة كيفية وتتمثل في معلومات مستخرجة من ملفات طلبات القرض للمؤسسات المعينة مثل عمر المؤسسة ، نشاط المؤسسة ، الحالة القانونية .

كما أن طريقة القرض التنقيطي تستخدم خاصة في القروض الإستهلاكية .

ثالثا : إختيار التقنيات المستعملة :

توجد عدة تقنيات لتشكيل نموذج القرض التنقيطي حيث أن حسب ما أثبتت الدراسات السابقة أن أحسن نموذج هو :

1) طريقة التحليل التمييزي (Analyse discrimination) :

وهذه المرحلة تعتمد على طريقة التحليل تمييزي والذي يمكن تعريفه على أنه طريقة احصائية تسمح بتمييز الأقسام المتجانسة للمجتمع إنطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة بكل عنصر ويستعمل لدراسة المجتمع عينتين تتمثل في :

- مؤسسات سليمة (التي سددت مستحقاتها).
- المؤسسات العاجزة (التي لم تسدد ما عليها من الإلتزامات سواء بصفة كلية أو جزئية فأي تأخير في التسديد يعني تكاليف زائدة) .

وحسب لجنة بازل الأولى تعرف العجز على أنه يكون في :

- ❖ عدم مقدرة الزبون على استرجاع التزاماتهم .
- ❖ تجاوز مدة الدفع إلى أكثر من 90 يوم وتأجيل الدفع .

وتعتمد طريقة القرض التنقيطي على النماذج الإحصائية مثل النموذج التوزيع الطبيعي حيث أن المتغيرات المؤثرة في إمكانية التسديد أو عدم التسديد تصبح متغيرات النموذج على شكل دالة خطية تسمى دالة القرض التنقيطي والتي تسمح بإعطاء لكل مؤسسة نقطة أوعلامة ترمز لها بالرمز Z وتكتب كما يلي :

$$Z = \sum \alpha_i R_i + \beta$$

حيث :

α_i : المعاملات المرتبطة بالنسب Ri (معاملات التسوية)

Ri: النسب المالية أو مؤشرات الخطر.

β: ثابت ويعبر عن الجزء الثابت من درجة الخطر.

وإعتمادا على هذه الدالة يتم حساب نقطة SCORE والتي تحدد حسب النسب المالية المفضلة والتي يمكن من خلالها الحكم على عجز وسلامة المؤسسة .

رابعا : تأكيد صحة النموذج : بعد استخراج النموذج نقوم بتحقق من النتائج عن طريق اختبار لإثبات مدى توافق المتغيرات.

خلاصة الفصل :

من خلال دراسة هذا الفصل لقد تعرفنا على ماهية المخاطر التي يتعرض لها البنك من جراء منحه للقروض والتعامل مع فئات مختلفة من الأعوان الإقتصاديين وقد توصلنا إلى أنه ورغم أهمية القروض التي تحظى بها البنوك التجارية باعتبارها الوظيفة الأساسية الممارسة في البنك إلا أنه ترتبط ارتباط وثيق بالمخاطر ، وفي ظل التحولات والتطورات المتلاحقة التي تستهدفها وتشهدها الأسواق العالمية والعديد من الدول لذلك تعمل البنوك التجارية على محاولة انتهاج طرق لإدارة وتقييم مجمل المخاطر وقد أعدت بعض التوصيات للبنوك لكي تقلل من هذه المخاطر وفق معايير بازل الدولية ورغم كل هذه المجهودات إلا أن التخلص من هذه المخاطر غير ممكن .

الفصل الثالث :

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين الدفلى

تمهيد :

من خلال هذا الفصل سوف نحاول إسقاط الجزء النظري لذلك قمنا باختيار واحد من بين البنوك التجارية في الجزائر ألا وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية –المجمع الجهوي للإستغلال –لولاية عين الدفلى رقم 277 حيث سنتناول في هذا الفصل كل من المباحث التالية :

المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني : السياسة الإقراضية لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

المبحث الثالث : تقييم وإدارة مخاطر القروض من طرف الوكالة

المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية بولاية عين الدفلى رقم 277

لتعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية عين الدفلى رقم 277 وإبارز أهم أهدافه تم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب :

المطلب الأول : التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الثاني : تقديم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وهيكلها التنظيمي.

المطلب الثالث : الأهداف الإستراتيجية لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

المطلب الأول : التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية :

أولا : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية : [1]

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مالية وطنية لها صفة بنك تجاري أنشأ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82-206 المؤرخ في 15 جمادى الاول 1402 الموافق ل 13 مارس 1982 ، في بداية نشاطه تكفل بمهمة تمويل الحاجات الخاصة بالقطاع الفلاحي ، حيث قدم سنة 1983 قروضا بحوالي 368 مليار دينار لهذا القطاع ، وغيرها من المساعدات لصالح أعمال التنمية لتجهيز الوحدات والمؤسسات ذات النشاط الريفي .

وبعدما كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة وطنية إشتراكية مالية بطابعها المركزي في التسيير تحول إلى مؤسسة عمومية اقتصادية ، فمن 19 أكتوبر 1989 أصبح البنك شركة مساهمة تخضع لقانون 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 يتمثل هدفه في القيام بجميع العمليات البنكية ومنح القروض والسلفات كما حدد رأسماله 1000.000 دج مقسمة إلى 100 سهم والقية الإسمية لكل سهم تبلغ 10000 التي تحوزها صناديق المساهمة التالية :

الصناعة الزراعية الغذائية في حدود 350 سهم .

وسائل التجهيز في حدود 350 سهم .

خدمات في حدود 200 سهم .

الفرع الثاني : مهام ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

حتى يساعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية التوازن والقواعد السارية المفعول في مجال النشاط المصرفي فهو مكلف بتنفيذ أكبر مخططات برامج موضوعية لتحقيق نشاطه المصرفي فهو يطور الموارد الآتية من الافراد كفتح حسابات دون تحفظات كبيرة ، تطوير شبكته وتعاملاته التقنية باستحداث بطاقة

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية رقم 277

القرض بالإضافة إلى تطوير كل الموارد المتعلقة بالمهن الحرة ، يسير الموارد النقدية والعملة الصعب بطرق ملائمة .

المطلب الثاني : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة العامرة وهيكلها التنظيمي.

الفرع الأول : تعريف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية عين الدفلى بلدية العامرة :

تعتبر وكالة العامرة من المناطق الفلاحية لذا فإن إنعاش الفلاحة فيها لا يكون إلا بعمليات تمويل كبيرة تتولى الدولة توفيرها وهذا ما يترجمه تأسيس بنك BADR عامرة التي تحمل رقم تسلسلي277

إن الهدف الأساسي من إنشاء بنك BADR هو تمويل العمليات المصرفية أو الإعتمادات المالية بصفة عامة بالإضافة إلى تمويل العمليات ونشاطات الإنتاج الفلاحي العمومي الخاص فإنه يتولى تمويل :

- التجار والمقالين الخواص والحرفين .
- الوحدات الفلاحية لقطاع الإنتاج العمومي والخاص .
- التعاونيات الفلاحية والدواوين .
- التعاونيات التجارية .
- المؤسسات الفلاحية والصناعية بكل أنواعها .

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة :

1- **مدير الوكالة :** وهو المسئول الأول على تسيير النتائج التجارية لوكالته ومن أهم أعماله :

- تنشيط ، تنسيق ، متابعة ، ومراقبة الوكالة .
- السهر على تطبيق القوانين السارية .
- السهر على توعية العمال وسرعة معالجة العمليات .
- السهر على حسن التسيير لمالية الوكالة ومميزاته

- الإجابة على تقارير المراقبة الداخلية والخارجية .
- السهر على احترام التوجيهات وتحقيق الأهداف المرسومة .
- رئاسة مجلس القروض وتعيين أعضائها .
- السهر على التسيير الحسن بين مختلف هياكل الدولة .
- المتابعة الصارمة لعدم التسديد والنزاعات والملفات الهامة .

2- **أمانة الوكالة (سكرتارية) :**

وتعمل على تسهيل أعمال المدير وذلك لما تقوم به من استقبال العملاء والزبائن واستقبال البريد والمكالمات الهاتفية .

3- **المراقب الأول** : يقوم بمراقبة خدمات ماوراء الشباك والذي يتكون من :

المكلف بالقروض : وظيفة هذه المصلحة دراسة ملفات القروض وتشخيصها .

المكلف بالمحفظة وظيفته هي إجراء العمليات الخاصة بالمحفظة .

المكلفة بالمقاصة يقومون بالمقاصة بين البنوك والمقاصة الألية .

المكلفين بالتجارة الخارجية يكلفون بكل العمليات ذات صلة بالتجارة الخارجية مثل : التصدير والإستراد ..الخ .

مراقب ثاني : يقوم بمراقبة خدمات الشيك والمتكونة من الوكالة الذي يكون فيها الإتصال مباشر مع الزبائن.

الشكل رقم 01 : الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية عين الدفلى رقم 277

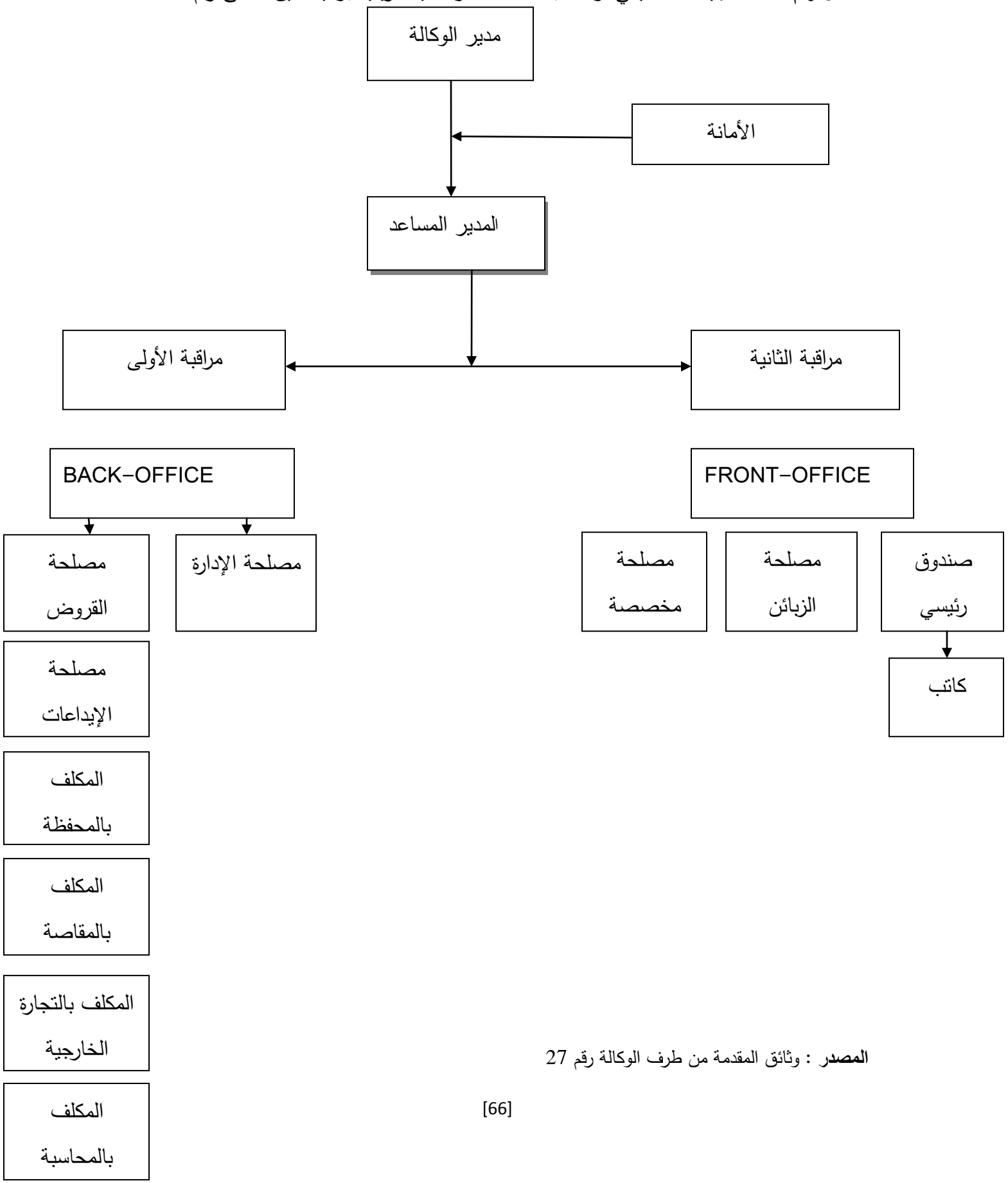

المصدر : وثائق المقدمة من طرف الوكالة رقم 27

المطلب الثالث : الأهداف الإستراتيجية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية [1]

من أجل التأقلم مع المحيط الإقتصادي ، والذي يتميز حاليا بالتغيرات الجذرية كبنك الفلاحة والتنمية الريفية والقيام بأعمال ونشاطات عديدة للوصول إلى استراتيجية متمثلة في جعل البنك مؤسسة مصرفية كبيرة تحظى باحترام من قبل المتعاملين الإقتصاديين والأفراد إلى حد سواء فكانت الأهداف الرئيسية المسطرة تتمثل في :

- تحقيق أكبر ربح ممكن .
- تحسين نوعية الخدمات والعلاقات مع الزبائن .
- البقاء كأكبر بنك في الجزائر .
- تطوير وتعميم استعمال الإعلام الألي .
- كما أنه يسعى إلى الإقتراب من زبائنها ، وذلك عن طريق فتحه لوكالات جديدة في مدن غنية بالموارد.

ملاحظة : نظرا لحالة إنتشار وباء COVID-19 لم نتمكن من الإنتقال إلى مقر وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية عين الدفلى بلدية العامرة وبسبب خوف من إنتشار هذا الوباء تم رفض إستقبالي من طرف الوكالة وتقديم المعلومات الضرورية وبالإتصال المتكرر عبر الهاتف والبريد الإلكتروني والفايسبوك قدموا لنا مجموعة من المذكرات لكن لا تحتوي على حالة تطبيقية حقيقية لذلك أضطررت على إستعمال طريقة المحاكات وإعداد ميزانية تقديرية وذلك عبر إستعمال نموذج الإنحدار البسيط أي الإعتماد على طريقة المربعات الصغرى وإستعمال برنامج SPSS على مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر الذي تمحورت في موضوع استخدام التحليل الإئتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية من إعداد عباس محمد أمين ، شقال رابح ، حيث تم دراسة تطبيقية في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببومرداس ، دفعة ماي 2017 ، تخصص تأمينات وإدارة المخاطرتم تقديم هذه المذكرة من طرف الوكالة .

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية رقم 277

المبحث الثاني : السياسة الإقراضية لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتمد البنك على سياسة إقراضية تضمن قيامه بالدور المنوط به مع ضمان تقدمه ونموه ، ومع تحقيق الأرباح باعتباره بنكا تجاريا ، كما أن البنك يمنح القروض قصيرة ومتوسطة الأجل ويهمل القروض طويلة الأجل والتي تتخصص فيها بنوك أخرى .

ولذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى :

المطلب الأول : القروض الممنوحة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الثاني : الإجراءات اللازمة لمنح القروض من طرف الوكالة .

المطلب الأول : القروض الممنوحة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية [1]

أولا : قروض الإستغلال: تتمثل في القروض قصير الأجل وهي :

1- **القرض الرفيق R'FIG** : وهو قرض موسمي مدعوم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهو عبارة عن قرض ممنوح لمدة سنتين اي مستفيد من قرض الرفيق يسدد مابين 6 أو 24 شهرا ويستفيد من الدفع جميع الفوائد من قبل وزارة الفلاحة كما يحصل على قرض أخر في بنفس الصيغة للفترة التالية ويشتمل على قرض الرفيق الموسمي والقرض الفيدرالي .

القرض الموسمي الرفيق : موجه للفلاحين وللمستثمرين وهذا حسب قانون التوجيه الفلاحي 2008 الفلاحين والمرابين سواء بشكل فردي أو منظم في تعاونيات أو مجموعات أو جمعيات أو إتحادات أو وحدات فلاحية أو مخزون للمنتجات الزراعية ذات الإستهلاك الواسع .

القرض الفيدرالي : موجه للمتعاملين الإقتصاديين ، المؤسسات الإقتصادية والتعاونيات والمجموعات المشاركة في الأنشطة التالية :

- ❖ إنتاج الحليب
- ❖ إنتاج الحبوب وإنتاج بذور البطاطس
- ❖ وحدات تصنيع العجائن
- ❖ إنتاج الزيتون
- ❖ إنتاج وحدات الثروة الحيوانية ومراكز التسمين .

2- القروض التجهيزات الفلاحية قصيرة المدى والمدعمة من طرف الدولة :

هي قروض مدعمة من قبل الدولة عن طريق الخزينة العمومية وموجهة للمستثمرات الفلاحية الخاصة والعمومية بغرض التمويل للحصول على التجهيزات الصغيرة .

[1] www.badr-bank.dz الساعة 16.51، يوم 2020/08/01

ثانيا : قروض الإستثمار :

يقتصر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في هذا النوع على تقديم قروض متوسطة المدى فقط .حيث تتراوح مدتها من سنتين على خمس سنوات وتتمحور في :

القرض الإستثماري التحدي ETTAHADI :وهو قرض إستثماري مدعم جزئيا من طرف الدولة يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يتعلق بإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة أو مستثمرات لتربية الحياوانات أو لإستغلال أراضي فلاحية مملوكة ملكية خاصة أو تابعة لأملاك الدولة كما يتميز هذا القرض في أن إذا كانت مدة السداد خمس سنوات أو أقل تتحمل الوزارة الفائدة ويتحمل المستفيد من القرض دفع فائدة 1% عند سداد بين السنة السادسة والسابعة .

المطلب الثاني : اجراءات منح قروض من طرف الوكالة :[1]

إن اتخاذ القرار الإقراض في الوكالة لا يتم مباشرة بل تسبقه العديد من المراحل والخطوات التي يحاول بها البنك دراسة الجوانب المتعلقة بالقرض وتقييم مستوى المخاطرة المحيطة به فيمايلي :

1. القيام بإتصالات بين المقترض والمصرفي من أجل التفاوض .
2. الفحص الأولي لملف القرض : تقوم الوكالة بفحص ملف القرض المقدم من طرف العميل وذلك لإحتواءه على جميع الوثائق المطلوبة بالإضافة للتأكد من مدى موافقته بالشروط المعمول بها في البنك وتتمثل هذه الشروط في مايلي :

أ- الشروط الواجب توفرها في المقترض :

السمعة الجيدة والاهلية ، يجب أن يكون محل ثقة بدون سوابق عدلية ، ان يكون النشاط الممول اقتصاديا يساهم في التنمية الإقتصادية ، أن لا يخل النشاط بالعادات والتقاليد ، أن يكون النشاط فعلا موجودا لفرص عمل جديدة.

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية رقم 277

ب-الوثائق الإدارية والقانونية :

إن البنك يشترط على طالب القرض تكوين ملف حسب نوعية القرض لكن في غالب الأحيان يكون الملف مكونا من الوثائق التالية :

- طلب خطي
- السجل التجاري للنشاط
- شهادة الإعفاء من الضرائب
- شهادة تثبت الوضعية إزاء الصندوق الوطني للتامينات .
- مجموعة الميزانيات لثلاث سنوات الأخيرة .
- عقد الملكية أو الإيجار .

ويقوم البنك بدراسة الملف بعد تقديمه كاملا من طرف طالب القرض في مدة لا تتجاوز 03 أشهر وتهتم الدراسة حول محورين، تقنية اقتصادية ومالية، ودراسة الضمانات المقدمة.

3. القيام بالدراسات التحليلية وذلك باستعمال النسب المالية من طرف المصرفي.
4. الزيارة الميدانية: وذلك من أجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف ، ويتم ذلك من طرف عمال البنك ومصلحة العقارات ، بعد ذلك يتم كتابة تقرير حول الزيارة والتحقق لتحويل الملكية كضمان .
5. عرض الملف على لجنة القرض التي تقدم ردها بالقبول أو الرفض وهذا في آجال تقدر ب03 أشهر من بداية تقديم الطلب:

أ- حالة الرفض: يرفض لعدة أسباب من بينها

- السمعة السيئة، عدم صدق القوائم المالية، الضمانات غير كافية.

ب-حالة القبول: وفي هذه الحالة يتم استدعاء طالب القرض من طرف البنك من أجل فتح حساب جاري لدى البنك خاص بمساهمته الشخصية كما يقوم يقوم بتقديم الضمانات

ت–العينية أو الشخصية تفاديا للمخاطر التي قد يتعرض لها البنك ويتم وضع جدول إهتلاك القرض لتحديد الدفعة المتفق عليها .

المبحث الثالث : الإجراءات والطرق الوقاية لتقليل مخاطر القروض من طرف الوكالة :

لتعرف على الطريقة المتبعة التي تجريها الوكالة لتقليل من المخاطر قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب :

- ✓ **المطلب الأول:** أنواع المخاطر التي تتعرض لها هذه القروض الممنوحة من طرف الوكالة
- ✓ **المطلب الثاني :** دراسة كيفية تطبيق المحاكاة في تقدير المعطيات بإستعمال نموذج الإنحدار الخطي البسيط .
- ✓ **المطلب الثالث:**دراسة طريقة النسب المالية في التقليل من المخاطر القروض .

المطلب الأول : أنواع المخاطر التي تتعرض لها هذه القروض الممنوحة من طرف الوكالة[1]

إن المخاطر التي تتعرض لها الوكالة تحدد في المستويات التالية :

- ❖ الخطر المتعلق بالمدين نفسه : يكون هذا الخطر مرتبطا بالحالة المالية ، التجارية والصناعية للمنشأة ظاو سلوك مسيره وهو الناجم عن سوء التسيير والتقدير من طرف رئيس المنشاة لهذه الأخطار .
- ❖ الخطر المتعلق بقطاع نشاط المستفيد : غالبا ما ينجم هذا الخطر من التطور أسعار المواد الاولية أو من المنافسة الخارجية .
- ❖ الخطرالناتج عن أزمة عامة : يؤثر هذا النوع من الأخطار تأثيرا سلبيا على اقتصاد الدولة مثل ما يحدث اليوم في العالم بسبب انتشار وباء COVID-19 حيث هذا النوع من خطر له علاقة بمراقبة الأزمات السياسية والإقتصادية وبأحداث غير متوقعة .
- ❖ خطر عدم التسديد : من خصائص قرض الرفيق المقدم من طرف الوكالة أنه عندما لا يتم التسديد القرض من طرف ممنوح له هذا النوع من القرض يتم إلغاء تسديد الفوائد من طرف الوزارة الفلاحية ولا يتم إعطاء قرض بنفس الصيغة للفترة الأخرى.

المطلب الثاني : دراسة كيفية تطبيق المحاكاة في تقدير المعطيات بإستعمال نموذج الإنحدار الخطي البسيط .

نظرا لحالة إنتشار وباء COVID-19 لم نتمكن من الإنتقال إلى مقر وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية عين الدفلى بلدية العامرة وبسبب خوف من إنتشار هذا الوباء تم رفض إستقبالي من طرف الوكالة وتقديم المعلومات الضرورية وبالإتصال المتكرر عبر الهاتف والبريد الإلكتروني والفايسبوك قدموا لنا مجموعة من المذكرات لكن لا تحتوي على حالة تطبيقية حقيقية لذلك أضطررت على إستعمال طريقة المحاكاة وإعداد ميزانية تقديرية وذلك عبر إستعمال نموذج الإنحدار الخطي

[1] بإتصال الهاتفي مع مصلحة القرض في الوكالة

البسيط أي الإعتماد على طريقة المربعات الصغرى وإستعمال برنامج SPSS على مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر الذي تمحورت في موضوع استخدام التحليل الإئتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية من إعداد عباس محمد أمين ، شقال رابح ، حيث تم دراسة تطبيقية في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببومرداس ، دفعة ماي 2017 ، تخصص تأمينات وإدارة المخاطر حيث أنه تم إرشاد بإستخدام هذه المذكرة من طرف الوكالة .

تعريف نموذج إنحدار الخطي البسيط (طريقة المربعات الصغرى) :

وهو تحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل ويعتمد على متغير تفسيري واحد حيث عرف كذلك على أنه طريقة لتقدير بعض المعالم غير المعروفة ويرجع سبب إستخدامه لغرض التنبئ والتقدير بقيمة متغير معين يكون مرتبط بمتغير آخر مثل ما سيتم دراسته في المطلب الثالث حيث يعد المتغير التابع عبارة عن السنوات (2015،2016،2017) أما المتغير المستقل يمثل عناصر الميزانية أو رقم الاعمال المؤسسة ويعتمد هذا النموذج على معادلة خطية التي تسهل من العمليات الحسابية وتجعلها بسيطة مقارنة مع العلاقة غير الخطية وتتمثل هذه المعادلة في :

$$yi = a + bxi + \varepsilon i$$

yi: المتغير المفسر أو التابع

xi: المتغير المفسر أو المستقل

εi : الخطأ العشوائي

وبإعتماد على برنامج spss تم تحصل على النتائج لتقدير البيانات الموجودة في الملاحق مثل الميزانية الوظيفية و المؤشرات المالية :

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	23088260,333	15181177,429		1,521	,370
	السنوات	22170132,000	7027519,601	,953	3,155	,195

a. Variable dépendante : المبالغ

المعادلة الخطية لتقدري التغير رقم الاعمال بالنسبة للسنوات

Y=23088260,333+22170132,000**X**

حساب معامل التحديد :

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,953[a]	,909	,817	993841352,948

a. Prédicteurs : (Constante), السنوات

التفسير:

من خلال الجدول يتضح أن قيمة الإرتباط R قوية حيث بلغت 0.95 وهذا يدل على وجود علاقة قوية بين التغير في السنوات ورقم الأعمال بنسبة 95% أما بالنسبة لمعامل التحديد R2 قد بلغت قيمته 0.90 وهذا يدل على أن المتغير المستقل التغير في السنوات يفسر 90% من المتغير التابع رقم الأعمال أما معامل التحديد المصحح فقد بلغت0.81 وتمثل نسبة التباين الموجود في قيم رقم الأعمال ناتجة من تباين قيم تغير في السنوات.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardizes	T	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	90389742,333	26465567,108		3,415	,181

السنوات	19888317,000	12251176,990	,851	1,623	,351

a. Variable dépendante : تثبيتات صافية

المعادلة الخطية لتقدير التثبيتات الصافية لكل من السنوات 2016،2017

Y= 90389742,333+19888317x

حساب معامل التحديد R:

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,851[a]	,725	,450	17325780,655

a. Prédicteurs : (Constante), السنوات

التفسير :

من خلال الجدول يتضح أن قيمة الإرتباط R قوية حيث بلغت 0.851 وهذا يدل على وجود علاقة قوية بين التغير في السنوات وتثبيتات الصافيةبنسبة 85% أما بالنسبة لمعامل التحديد R2 قد بلغت قيمته0.725 وهذا يدل على أن المتغير المستقل التغير في السنوات يفسر 72% من المتغير التابع تثبيتات صافيةأما معامل التحديد المصحح فقد بلغت0.45 وتمثل نسبة التباين الموجود في قيم تثبيتات الصافية ناتجة من تباين قيم تغير في السنوات.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardizes		
		B	Ecart standard	Bêta	T	Sig.
1	(Constante)	15292420,667	4658642,824		3,283	,188
	السنوات	-1364835,000	2156532,582	-,535	-,633	,641

a. Variable dépendante :تثبيتات أخرى

المعادلة الخطية لتقدير التثبيتات الأخرى لكل من السنوات 2016،2017

Y=15292420,667+-1364835x

معامل التحديد:

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,535[a]	,286	-,428	3049797,625

a. Prédicteurs : (Constante), السنوات

التفسير :

من خلال الجدول يتضح أن قيمة الإرتباط R قوية حيث بلغت 0.53 وهذا يدل على وجود علاقة قوية بين التغير في السنوات وتثبيتات الاخرى بنسبة 54% أما بالنسبة لمعامل التحديد R2 قد بلغت قيمته 0.286 وهذا يدل على أن المتغير المستقل التغير في السنوات يفسر 28.6% من المتغير التابع التثبيتات الاخرى.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardizes		Coefficients standardizes	T	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	86786206,333	2089071,462		41,543	,015
	السنوات	19642324,500	967052,175	,999	20,312	,031

a. Variable dépendante : الأموال الخاصة

المعدلة الخطية لتقدير الأموال الخاصة لكل من السنوات 2016، 2017

Y=86786206,333+**19642324**,5x

معامل التحديد :

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,999[a]	,998	,995	1367618,301

a. Prédicteurs : (Constante), السنوات

التفسير :

من خلال الجدول يتضح أن قيمة الإرتباط R قوية حيث بلغت 0.99 وهذا يدل على وجود علاقة قوية بين التغير في السنوات والاموال الخاصة بنسبة 99% أما بالنسبة لمعامل التحديد R2 قد بلغت قيمته 0.99 وهذا يدل على أن المتغير المستقل التغير في السنوات يفسر 99% من المتغير التابع الاموال الخاصة أما معامل التحديد المصحح فقد بلغت0.995 وتمثل نسبة التباين الموجود في اموال خاصة ناتجة من تباين قيم تغير في السنوات.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardizes		Coefficients standardizes	T	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	43003535,000	9673101,051		4,446	,141
	السنوات	-248696,000	4477775,690	-,055	-,056	,965

a. Variable dépendant : السحب

المعدلة الخطية لتقدير السحب لكل من السنوات 2017، 2016

Y= -248696+43003535x

معامل التحديد :

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,013[a]	,000	-1,000	3848405,174

a. Prédicteurs : (Constante), السنوات

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardizes		
		B	Ecart standard	Bêta	T	Sig.
1	(Constante)	-26516715,000	75370726,619		-,352	,785
	السنوات	46660389,000	34889866,819	,801	1,337	,409

a. Variable dépendante : جارية غير خصوم

المعدلة الخطية لتقدير خصوم غير الجارية لكل من السنوات 2017، 2016

Y=-26516715+46660389x

معامل التحديد :

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,801[a]	,641	,283	49341722,845

a. Prédicteurs : (Constante), السنوات

التفسير :

من خلال الجدول يتضح أن قيمة الإرتباط R قوية حيث بلغت 0.801 وهذا يدل على وجود علاقة قوية بين التغير في السنوات خصوم غير الجارية بنسبة 80% أما بالنسبة لمعامل التحديد R2 قد بلغت قيمته 0.64 وهذا يدل على أن المتغير المستقل التغير في السنوات يفسر 64% من المتغير التابع خصوم غير الجارية أما معامل التحديد المصحح فقد بلغت0.28 وتمثل نسبة التباينخصوم غير الجارية الموجود في قيم ناتجة من تباين قيم تغير في السنوات.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardizes		
		B	Ecart standard	Bêta	T	Sig.
1	(Constante)	25833817,333	71655021,991		,361	,780

السنوات	6233701,500	33169829,805	,185	,188	,882

a. Variable dépendante : الأجل ط ديون

المعدلة الخطية لتقدير طويلة الأجل لكل من السنوات 2017، 2016

Y=25833817, 33+6233701, 5x

معامل التحديد :

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,185[a]	,034	-,932	46909223,171

a. Prédicteurs : (Constante), السنوات

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	43003535,000	9673101,051		4,446	,141
	السنوات	-248696,000	4477775,690	-,055	-,056	,965

a. Variable dépendante : الجارية خصوم

المعدلة الخطية لتقدير الخصوم الجارية لكل من السنوات 2017، 2016

Y=43003535+(-248696)x

معامل التحديد :

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,055[a]	,003	-,994	6332531,110

a. Prédicteurs : (Constante), السنوات

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardizes	T	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	32219984,667	557457,062		57,798	,011
	السنوات	-3459015,000	258052,476	-,997	-13,404	,047

a. Variable dépendante : الموردين

المعدلة الخطية لتقديرالموردين لكل من السنوات 2017، 2016

Y= 32219984, 667+ (-3459015)x

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,997[a]	,994	,989	364941,312

a. Prédicteurs : (Constante), السنوات

التفسير :

من خلال الجدول يتضح أن قيمة الإرتباط R قوية حيث بلغت 0.99 وهذا يدل على وجود علاقة قوية بين التغير في السنوات والموردين بنسبة 99% أما بالنسبة لمعامل التحديد R2 قد بلغت قيمته 0.994وهذا يدل على أن المتغير المستقل التغير في السنوات يفسر 99% من المتغير التابع الموردين أما معامل التحديد المصحح فقد بلغت0.989 وتمثل نسبة التباين الموجود في قيم الموردين ناتجة من تباين قيم تغير في السنوات.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardizes		
		B	Ecart standard	Bêta	T	Sig.
1	(Constante)	43705537,667	20193,101		2164,380	,000
	السنوات	-305055,500	9347,590	-1,000	-32,635	,020

a. Variable dépendante : متاحات

المعدلة الخطية لتقدير المتاحات لكل من السنوات 2017، 2016

$$Y=-43705537,667+-305055,5x$$

معامل التحديد :

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	1,000[a]	,999	,998	13219,488

a. Prédicteurs : (Constante), السنوات

التفسير :

من خلال الجدول يتضح أن قيمة الإرتباط R قوية حيث بلغت 1.00 وهذا يدل على وجود علاقة قوية بين التغير في السنوات والمتاحات بنسبة 100% أما بالنسبة لمعامل التحديد R2 قد بلغت قيمته0.999وهذا يدل على أن المتغير المستقل التغير في السنوات يفسر 99% من المتغير التابع الموردين أما معامل التحديد المصحح فقد بلغت0.998 وتمثل نسبة التباين الموجود في قيم متاحات ناتجة من تباين قيم تغير في السنوات.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardizes		
		B	Ecart standard	Bêta	T	Sig.
1	(Constante)	36854884,000	2193849,717		16,799	,038
	السنوات	523552,000	1015555,082	,458	,516	,697

a. Variable dépendante : الأصول خزينة

المعدلة الخطية لتقدير خزينة الأصول لكل من السنوات 2017، 2016

Y= 36854884+523552x

معامل التحديد :

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,458[a]	,210	-,580	1436211,770

a. Prédicteurs : (Constante), السنوات

التفسير :

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Ecart standard	Bêta	T	Sig.
1	(Constante)	,483	,062		7,751	,082
	السنوات	,040	,029	,811	1,386	,398

a. Variable dépendante : السيولة خطر

المعادلة الخطية التقديرية لخطرالسيولة لكل من السنوات 2016 ،2017 :

Y=0.0483+0.40x

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Ecart standard	Bêta	T	Sig.
1	(Constante)	,853	,268		3,182	,194
	السنوات	,025	,124	,197	,201	,873

a. Variable dépendante : الإستغلال خطر

المعادلة الخطية التقديرية لخطرالإستغلال لكل من السنوات 2016 ،2017 :

$$Y=0.58+0.025x$$

المطلب الثالث: طريقة النسب المالية في تقليل من المخاطر القروض :

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدراسة الميزانية المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة للسنوات 2013 ،2014، 2015 (الملحق رقم 01) وباستعمال نموذج الإنحدار الخطي البسيط تم إعداميزانية تقديرية لكل من سنوات 2015 ، 2016 ، 2017 وتمثل المؤسسة محل الدراسة حدىالمؤسسات التجارية المتخصصة في مجال النقل وقد تقدمت هذه الأخيرة بطلب لدى الوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية للحصول على قرض إستغلالي بقيمة 90000000 دج بتاريخ 2015/03/22 حيث أنه قدر رقم الأعمال التقديري في كل ثلاث سنوات محل الدراسة 2015، 2016، 2017 :

رقم الأعمال سنة 2015 : 85.541.316.00

رقم الأعمال تقديري لسنة 2016: 111768788.00

رقم الأعمال تقديري لسنة2017: 133938920.0

وبما أن قيمة القرض تفوق صلاحية الوكالة يرسل إلى المجمع الجهوي مصلحة القروض ومتابعة الخطر لدراسة الملف(تم ذكره سابقا) ثم يقوم هذا الاخير بإعداد تقرير حول المشروع يضمن القيام بكل الإجراءات المتعلقة بملف القرض وإرساله إلى اللجنة صاحبة إتخاذ القرار في منح القرض أو رفضه وبعد إن قمنا بأخذ فكرة مسبقة حول ألية تسير القرض نشرع في التحليل .

الجدول رقم 01 : ميزانية وظيفية تقديرية لكل من السنوات 2015،2016،2017

الأصول	2015	2016	2017	الخصوم	2015	2016	2017
الأصول الغيرالجارية				**الأموال الدائمة**			
				أموال خاصة	145154852	165355504,3	184997828,8
تثبيتات صافية	142981473	169943010	189831327,3	**السحب**	20654852	19118166,67	19152586,17
تثبيتات أخرى	9952841	9833080,7	8468245,7	**خصوم غيرجارية**	93320778	160124841	206785230
				ديون طويلةالأجل	63685532	50768623,33	57002324,83
المجموع	152934314	179776091	198299573	**المجموع**	238475630	325480345,3	391783058,8
الأصول الجارية							
مخزونات	00	**00**	**00**	**الخصوم الجارية**	39672202	42008751	41760055
المتاحات	42795768	42485315,6	42180260,17	**الموردون**	21693953	18383924,67	14924909,67
خزينة الأصول	39011871	38949092	39472644	**خزينة الخصوم**	00	00	00
المجموع	234741953	261210498	279952477,2	**المجموع**	278147832	367489096,3	433543113,8

المصدر : من إعداد الطالبة إستنادا للملحق رقم 01 وإلى ما تم دراسته في المطلب الثاني

الجدول رقم 02 :الميزانية المالية التقديرية المختصرة لسنوات الثلاثة (2015 ، 2016 ،2017)

الأصول	2015	2016	2017	الخصوم	2015	2016	2017
الأصول الثابتة الأصول المتداولة	152934314 81807639	179776091 81434408	198299573 81652904	أموال دائمة ديون .ق.الآجل	238475630 39672202	325480345,3 42008751	391783058,8 41760055
المجموع	234741953	261210499	279952477	**المجموع**	278147832	367489096	433543114

المصدر : إعداد من طرف الطالبة إعتمادا على ملحق رقم 01

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن الأصول الثابتة للمؤسسة شهدت زيادة سنة 2017 عن 2016 و2015.أما الأصول المتداولة فقد شهدت ارتفاع طفيف عبر في كل من الفترة المدروسة 2015-2017 وهذا يدل على أن الأصول المتداولة متوازنة على المدى الطويل ،وفي ما يخص جانب الخصوم نجد أن الأموال الخاصة للمؤسسة ارتفعت بشكل كبير خاصة سنة 2017 وهذا راجع لإرتفاع قيمة العائد المحقق خلال هذه السنة في حين نجد أن الديون قصيرة الأجل ارتفعت وهذا يشير إلى أن المؤسسة قد تكون في وضع مالي ضعيف وليس لديها ما يكفي من النقد لتسديد التزاماتها القريبة ولكن بسبب ارتفاع مستوى الاموال الدائمة الناتجة لإرتفاع الأموال الخاصة بنسبة تفوق نسبة الإرتفاع الديون قصيرة الأجل السنة2017 هذا ما يجعل المؤسسة في وضعية مستقرة .

أما الخصوم المتداولة فقد شهدت زيادة في 2016 مما يدل على زيادة حجم الديون قصيرة الاجل التي سجلتها المؤسسة في حين ارتفعت قيمة هذه الخصوم بنسبة كبيرة لإرتفاع قيمة ديون الموردين .

تحليل التوازن المالي :

يقوم البنك بدراسة التوازن المالي للمؤسسة طالبة القرض ، ويقوم هذا التوازن على ضرورة تمويل الأصول الثابتة عن طريق الأموال الدائمة وتمويل الأصول المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل أي ضرورة التناسق بين الوسائل الإقتصادية التي تستخدمها المؤسسة والموارد المالية التي تسمح لها بالإحتفاظ بهذه الوسائل وبتعبير أخر تحقيق التناسق بين مصادر الأموال واستخداماتها ويتم تحليل التوازن المالي للمؤسسة عن طريق حساب المؤشرات التالية:

1- **رأس المال العامل:** يهتم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحساب رأس المال العامل للمؤسسة الطالبة للقرض وذلك باعتباره مؤشرا مهم لمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل ويتم حساب رأس المال العامل وفقا للعلاقة التالية :

رأس المال العامل FRNG =الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

الجدول رقم 03: مؤشر التوازن المالي

العنصر /البيان	2015	2016	2017
أموال الدائمة	238475630	325480345,3	391783058,8
الأصول ثابتة	152934314	179776091	198299573
رأس المال العامل	85541316	145704254,3	193483485,8

المصدر : من إعداد الطالبة إعتماد على الملحق رقم 01

التعليق : نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المؤسسة قد حققت رأس مال العامل موجب في كل السنوات 2015 ، 2016 ، 2017 ، مما يؤكد على تحسن وضعية المؤسسة وتطور نشاطها خلال

هذه السنوات وبذلك يمكن القول أن موارد الثابتة للمؤسسة قادرة على تمويل كل الإستخدامات الثابتة وجزء من الأصول المتداولة وهذا مبدئيا يعطي أمانا للبنك

2- **احتياجات رأس المال العامل :** يتم حساب احتياجات رأس المال العامل لمعرفة الأصول المتداولة التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بموارد مالية قصيرة وكذلك لمعرفة قدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها خلال دورة الإستغلال ويتم حسابه وفقا للعلاقة التالية :

احتياجات رأس المال العامل = رأس المال العامل – الخزينة

الجدول رقم 04: مؤشر التوازن المالي

العنصر / البيان	2015	2016	2017
الأصول المتداولة خارج الخزينة	42795768	42485315,6	42180260,17
الخصوم المتداولة خارج الخزينة	61366155	43847675.7	56684964.7
احتياجات رأس المال العامل	(18570387)	(1362360.1)	(14504705)

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على الملحق رقم 01

التعليق : من خلال الجدول نلاحظ أن احتياجات رأس المال العاملسالبة خلال ثلاث سنوات محل الدراسة وهذا يدل على ان المؤسسة لا تحتاج إلى رأس المال العامل لتسديد ديونها خلال دورة الإستغلال .

3- **حساب الخزينة :** بعد حساب كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل يتم حساب الخزينة وفقا للعلاقة التالية :

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم 05 : مؤشر التوازن المالي

العنصر / البيان	2015	2016	2017
رأس المال العامل	85541316	145704254,3	193483485,8
احتياجات رأس المال الخزينة	(18570387) 104111703	(1362360.1) 147066614	(14504705) 207988191

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على الملحق رقم 01

التعليق : من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت خزينة موجبة في السنوات الثلاث مما يدل على قدرة رأس المال العامل على تغطية الإحتياجات وهذا وشهدت الخزينة تطور سنة إلى أخرى مما يدل على تحسن تدريجي في نشاط المؤسسة .

حساب نسب الهيكل المالي : يهتم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشكل كبير بهذا النوع من النسب وذلك لأنها تساعده على تقييم الهيكل التمويلي للمؤسسة من حيث درجة اعتمادها على مصادر التمويل الداخلية والخارجية وتتمثل نسب الهيكل المالي التي يقوم البنك بتحليلها في النسب الجدول التالي :

الجدول رقم 06 : مؤشرات الهيكل المالي

النسبة	طريقة الحساب	2015	2016	2017	المتوسط
نسبة التوازن المالي	الأموال الدائمة / الأصول المتداولة	2.92	3.96	4.79	3.89
نسبة التمويل الذاتي	اموال الخاصة / مجموع الديون	1.58	1.78	1.87	1.74
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل	2.06	1.94	1.96	1.98
خطر السيولة التقديري	-	0.62	0.64	0.68	0.64
خطر الإستغلال التقديري	-	1.00	0.95	0.97	0.97
نسبة قابلية السداد	مجموع الديون / مجموع الأصول	0.44	0.36	0.35	0.38

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على الملحق رقم 02

التعليق:

- ✓ نلاحظ من الجدول أن نسبة التوازن المالي أكبر من الواحد خلال السنوات الثلاث وهذا يعني وجود فائض من الأموال الدائمة لتمويل الأصول المتداولة .
- ✓ كما نجد أن نسبة التمويل الذاتي أكثر من 1 وهي تعبر عن قدرة المؤسسة على تسديد جزء كبير من ديونها طويلة وقصيرة الأجل عن طريق الأموال الخاصة وهذا ما يؤكد استقلاليتها المالية .
- ✓ أما السيولة العامة فهي جيدا أي أن الأصول المتداولة قادرة على تغطية ديون قصيرة الأجل
- ✓ أما بالنسبة لخطر السيولة نجد أن المؤسسة لا تعاني منه على المدى القصير ولكن يجب البحث على السيولة لسيرورة دورة الإستغلال.

- ✓ خطر الإستغلال ضعيف وهذا على أساس أن رأس المال العامل يغطي احتياجات دورة الإستغلال .

حساب نسب المردودية : يهتم البنك بحساب المردودية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد الأرباح والعوائد من الموارد المتاحة وتتمثل نسب المردودية التي يقوم البنك بتحليلها في هذه النسب الموضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 07 : مؤشرات المردودية

العنصر/البيان	2015	2016	2017
المردودية المالية	0.15	0.12	0.093
المردودية الإقتصادية	0.12	0.093	0.078
المردودية الصافية	0.29	0.31	0.33

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على الملحق رقم 03

التعليق : حققت المؤسسة مردودية مالية كافية بمتوسط 12% خلال السنوات وهذا يؤكد من جديد على التحسن الكبير في الوضعية المالية للمؤسسة وعلى الكفاءة والفعالية في استغلال الموارد المتاحة .

وهذا وحققت المؤسسة هامش ربح صافي مرتفع قدر بمتوسط 31% خلال ثلاث السنوات مما يؤكد ارتفاع الأرباح الصافية المحققة من طرف المؤسسة ، وكذلك المردودية الإقتصادية التي حققت المؤسسة معدلات متوسطة على مستوى هذا النوع من من المردودية خاصة سنة 2015 مما يعكس ارتفاع عائد الأموال المستثمرة .

حساب نسب النشاط: يهتم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحساب نسب النشاط لقياس كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها ومدى قدرتها على توليد النشاطات من هذه الأصول ، وتتمثل نسب النشاط التي يقوم البنك بتحليلها كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 08 : نسب النشاط بالنسبة لسنوات محل الدراسة

العنصر /البيان	2015	2016	2017	المتوسط
معدل دوران الزبائن التقديري	66	115	148	109

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على ملحق رقم 04

التعليق : نلاحظ من خلال الجدول وحسب ما تبرزه المعطيات المقدرة عن طريق استعمال الإنحدار الخطي البسيط أي طريقة المربعات الصغرى لتنبئ بمعدل دوران الزبائن عبر السنوات الثلاثة المدروسة وعليه نستخلص من هذه المعطيات التنبئية أن المدة الازمة لتحصيل المؤسسة ديونها تتطلب مايقارب ثلاثة أشهر ونصف وهي مرتفعة بمقارنتها مع مدة دوران الموردين فالمؤسسة تتعامل مع مورديها عن طريق الشيكات لذلك يجب عليها تخفيض مدة دوران العملاء عن طريق تحصيل ديون الموردين .

نتائج التحليل المالي : إن التحليل المالي للميزانيات التقديرية لكل من السنوات 2015 ،2016 ،2017 قد سمح بالوقوف على العديد من المؤشرات التي ساعدت البنك على الحكم على نشاط المؤسسة ومردوديتها فرأس المال العامل موجب يعكس الوضعية المالية للمؤسسة كما أن الأموال الخاصة تغطي جزء كبير من الديون طويلة الأجل مما يؤكد إستقلاليتها المالية .

وعليه وإعتمادا على هذه المؤشرات يمكن للبنك اتخاذ القرار بمنح القرض وهذا نتيجة المؤشرات التي تبين توازن الوضع المالي للمؤسسة .

خلاصة الفصل :

من خلال الدراسة الميدانية لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية عين الدفلى بلدية العامرة رقم 277 يتضح أن إتخذالقرار في منح القروض يعتمد على مجموعة من الإجرءات التي تتضمن التحليل المالي للمؤسسات الطالبة للقرض وفي دراستنا للتحليل المالي وذلك باستعمال النسب المالية تبين لنا أن طريقة النسب المالية لطالبين القرض غير كافية في إتخاذ القرار الأكيد لذلك من الأفضل على الوكالة إلى تقييم هذه النسب حسب طريقة SCORING التي تعتبر من أحدث الطرق التي يستخدمها البنك في ترشيد قرار منح القرض كما نعتذر لعدم إستعمال طريقة التنقيط وذلك لعدم توفر المعلومات الضرورية لتطبيق هذه الطريقة .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن الهدف الاساسي لإدارة أي بنك هو تحقيق الربح والذي يرتبط أساسا بالتوظيف الأساسي لأمواله في شكل قروض ، لكن هذا الدور يجب أن يكون في ظل أقل قدر من المخاطر إلا أنه في الوقت الراهن أصبحت هذه البنوك تواجه مخاطر عديدة وهو ما يهدد إستقرارها المالي ومن أجل ذلك يعمل البنك على إنتهاج إجراءات وسياسات لإدارة المخاطر المتعلقة بوظيفتها الأساسية التي تكمن في منح القروض وذلك بتحديد الحد الأقصى من المخاطرالممكن تحملها .

فالحياة الإقتصادية للبنوك فرضت عليها عدم الإقتناع بالثقة فقط كأساس لمنح القروض بل عملت على طلب ضمانات ثم تحليلها لكي يكون للقرض جدوى عند منحه وضمان البنك إسترجاع حقوقه ولو بنسبة معينة .

بالرغم من كل الإجراءات التي يقوم بها البنك قبل منح القرض يقوم أيضا بوضع نظام للمراقبة الداخلية والخارجية وكذلك استعماله لطرق النسب المالية ، و طرق حديثة كالقروض التنقيطي وهو يستعمل اكثر في حالة القروض الاستهلاكية، وإضافة إلى ذلك التوصيات الدولية المقترحة للجنة بازل الاولى والثانية والثالثة فكانت فرصة للبنوك من خلال الإلتزام بمتطلبات والتوصيات المقترحة من اللجنة ، لإعتماد على إدارة مخاطر سليمة تمكنها من معالجة جل المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

أما بالنسبة للدراسة التطبيقية ونظرا لحالة إنتشار الوباء COVID-19 وعدم توفر المعلومات الضرورية وذلك لعدم مزاولة مقر محل الدراسة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية عين الدفلى رقم 277 لذلك أضطررت على تحديد المعطيات إعتمادا على طريقة المحاكاة وذلك بإستعمال نموذج الإنحدارالخطي لإعداد ميزانية تقديرية إعتمادا على الملحق رقم 01 وقد تناولنا في موضوع بحثنا "إدارة مخاطر القروض في البنوك التجارية " وفي سياق الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا والمتمثلة في "فيما تتمثل الطرق والإجراءات المتبعة لإدارة مخاطر القروض في البنوك التجارية " حيث إقتضت هذه وضع ثلاث فرضيات وبإجراء التربص يمكن الإجابة عنها في النقاط التالية :

- تأثروظيفة الإقراض بشكل كبير على نشاط البنوك التجارية التي تعتبر كونها مؤسسات مالية إقراضيةحيث أن وظيفة منح القروض تكمن في الربط بين المؤسسة والبنك فحاجة المؤسسة إلى موارد إضافية عن مواردها الخاصة الأمر الذي يؤدي بالمؤسسات وغيرها بالجوء إلى البنوك التجارية من أجل طلب القرض وهذه تثبت صحة الفرضية الأولى .
- إن إدارة مخاطر القروض البنكية عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن تقلل أو تتحكم في المخاطر التي قد تتعرض لها القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية وتوصلنا إلى أن إدارة المخاطر القروض البنكية هي عملية تحديد وقياس وتقييم المخاطر وكذا إعداد الخطط لتجنبها أو التقليل منها وإعداد إستراتيجة لمتابعة كل ما يتعلق بالقرض والمقترض ،وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- تعمل طريقة التحليل المالي في زيادة الدقة في إتخاذ القرار في منح القروض وذلك بتطبيق النسب المالية وتوصلنا إلى أن عندما لا تستخدم البنوك التحليل ينتج عنها عدة مشاكل وصعوبات واضحة في إتخاذ القرارات لأن التحليل المالي يبين للبنك بشكل جيد الوضعية والمركز المالي للمقترض ويعطي رؤية موثوقة في صحة الوثائق وذلك بالإعتماد على النسب المالية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

نتائج الدراسة :

على أساس هذا البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- تطور الجهاز المصرفي الجزائري في الآونة الأخيرة وأصبحت السلطات المالية تسعى دوما لتحسين أداء البنوك التجارية خاصة في مجال الإستثمارية والقروض المالية .
- إعتماد البنوك التجارية على وظيفة الإقراض لتسيير نشاطها وتحقيقها أكبر ممكن من الأرباح .
- سعي البنوك التجارية على وضع إجراءات لتفادي والتقليل من المخاطر التي تتعرض لها القروض الممنوحة من قبلها للزبائن .

- هناك العديد من الأليات والطرق التي يستعملها البنك من أجل تقدير حجم خطر القرض .

أما فيما يخص الدراسة التطبيقية فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ إعتماد البنك بشكل كبير على النسب المالية في التحليل المالي لطالب القرض .
- ✓ يركز بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الضمانات المقترحة من العملاء عند إتخاذ قرار الإقراض إلا أنها لا تكون أساس لمنح القرض بل أداة تكميلية بجدارة العميل على الحصول على القرض .
- ✓ يعتمد على دراسة تفصيلية معمقة حول طالبي القرض.
- ✓ على الرغم من الدراسة والتحليل التي يقوم بها البنك قبل إتخاذ القرار إلا أن هذا الآخير يبقى دائما مصحوبا بمخاطر يصعب التحكم فيها كمخاطر المتعلقة بتغير الظروف العامة سواء إقتصادية أو إجتماعية .

الإقتراحات والتوصيات :

من خلال ما تم التوصل إليه يمكن طرح بعض الإقتراحات والتوصيات :

- أهمية تقوية السياسة الإقراضية لدى البنوك التجارية والعمل على إقرار ضمانات أكثر شفافية وقوة من أجل إستيفاء حق البنك .
- على بنك الجزائر أن يعمل على خلق خلايا إتصال ما بين البنوك من أجل تبادل المعلومات حول المقترضين والخبرات المكتسبة من القروض المتعثرة السابقة لتقليل من عدم الخطأ.

- بماأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحد البنوك التجارية المانحة للقروض الفلاحية فعلى الإدارة العامة أن تحاول خلق مكاتب خاصة لدراسة القروض الجيدة دون القروض التي يكون مؤهل للفشل وبالتالي عدم استيفاء الدين .
- تطبيق طريقة scoring من أجل إعطاء حقيقة تثبيتية وواقعية عن المؤسسة الطالبة للقرض ولمساعدة المؤسسة على إتخاذ القرار الصحيح .

أفاق البحث :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع وجدنا جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث حول إدارة مخاطر القروض قي البنوك التجارية لتكون إشكاليات بحوث نذكر منها:

- ❖ مدى مساهمة القروض المتعثرة في إختلال التوازن داخل الجهاز المصرفي والمالي .
- ❖ أهمية الطرق الإحصائية الحديثة في التقليل من المخاطر الإقتراض في البنوك التجارية
- ❖ أدوات التحليل المالي ودورها في التقليل من المخاطر منح القروض.

قائمة المصادر و المراجع :

الكتب : بالغة العربية

- شاكر القزويني ، **محاضرات في إقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط4،الجزائر 2008،
- محمود سحنون ، **الإقتصاد النقدي والمصرفي** ، دار النشر والتوزيع ، ط1، قسنطينة 2003،
- اسماعيل ابراهيم عبد الباقي ، **إدارة البنوك التجارية** ، دار غيداء للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ، 2016
- عبد الواحد غردة ، **محاضرات في الإقتصاد البنكي** ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة
- محمد عبد الفتاح الصيرفي ، **إدارة البنوك** ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الأول، عمان،2000
- محمد عزت غزلان ، **اقتصاديات النقود والمصارف** ، دارالنهضة العربية ، بيروت لبنان ، 2002
- زياد سليم رمضان ، **إدارة الأعمال المصرفية** ، دار صفاء للتوزيع والنشر ،عمان ، الطبعة السادسة ، 1997
- سلمان بوضياب ، **إقتصادية النقود والبنوك** ، المؤسسات الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1996
- عبد المعطي رضا رشيد ، محفوظ أحمد جودة ، **إدارة الإئتمان** ، دار وائل النشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1999
- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2005

- عبد المعطي رضا رشيد ، محفوظ أحمد جودة ، **إدارة الإئتمان** ، دار وائل النشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1999
- الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السادسة ، بن عكنون الجزائر
- طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء المصارف التجارية** ، تحليل العائد والمخاطرة ، دار الجامعية ، الإسكندرية ، 1999
- سامر جلدة ، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي** ، دار أسامة للنشر ، عمان ، الأردن ، 2009
- عاطف جابر طه عبد الرحيم ، **تنظيم وإدارة البنوك منهج وصفي تحليلي** ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2008
- طارق حماد عبد العال ،**إدارة المخاطر** ، دار الجامعية ، الإسكندرية
- ناصر دادي عدون ، **مراقبة التسيير المالي** ، دار المحمدية ، 2000

المداخلات العلمية :

الملتقيات :

- مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثالث **حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات** بجامعة حسيبة بن بوعلي بولاية شلف .
- حرفوش سهام ، صحراوي إيمان ، مداخلة بعنوان دور الأساليب الحديثة الإدارة المخاطر الإئتمانية للبنوك في تخفيف من حدة الأزمة المالية **الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية** بالتعاون مع مخبر الشراكة من الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القضاء الأورو مغربي ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 20-21 أكتوبر 2009.

- سليمان ناصر ، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل** ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية –واقع التحديات
- أ.مزياني نور الدين & أ. بلال بوجمعة & زرزار العياشي ، **أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك** مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات الإدارية بجامعة 20أوت 1955 سكيكدة.

المجلات :

طرشي محمد ، **دور وفعالية الرقابة الإحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي** ، جامعة حسيبةبن بوعلي شلف ، مجلة الإقتصاد الجديد ، العدد 07 سبتمبر 2012.

الأطروحات :

حياة نجار ، **إدارة مخاطرالمصرفية وفق معايير بازل** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية ، 15 مارس 2014.

القوانين :

قانون النقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض .

الملحق رقم (01) :

رقم اعمال المؤسسه: قدر رقم اعمال المؤسسة في السنوات الثلاث للدراسة كما يلي:

- سنة 2013 قدر رقم اعمال المؤسسة ب 41.201.052.00 دج.
- سنة 2014 قدر رقم اعمال المؤسسة ب 75.543.205.00 دج.
- سنة 2015 قدر رقم اعمال المؤسسة ب 85.541.316.00 دج.

الملحق رقم (02) :

الجدول رقم 04: الميزانية الوظيفية لسنوات (2013، 2014، 2015).

الاصول	2013	2014	2015	الخصوم	2013	2014	2015
الاصول غير الجارية				الاموال الدائمة			
_ تثبيتات صافية				_ اموال خاصة	105870203	127187511	145154852
_ تثبتات اخرى	103204839	144312817	142981473	السحب	20586013	15907118	20654852
	12682511	15052900	9952841	خصوم غير جارية		107091411	93320778
				_ ديون طويلة الاجل	51218129		63685532
المجموع	115887350	159365717	152934314	المجموع	157088402	234908922	238475630
الأصول الجارية				الخصوم الجارية			
مخزونات	000	000	000	المجموع	40169594	47676633	39672202
المتاحات	43405879	43084633	42795768	الموردون	28611983	25599928	21693953
خزينة الاصول	37964767	36729326	39011871	خزينة الخصوم	00	00	00
المجموع	197257966	239179676	234741953	المجموع	197257966	282585555	278147832

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا على ملاحق بنك الفلاحة (ملحق رقم 03) جدول رقم 05

2_ الميزانية المالية المختصرة للسنوات الثلاثة الاخيرة (2013، 2014، 2015).

الجدول رقم05: الميزانية المختصرة للسنوات الثلاثة محل الدراسة (2013، 2014، 2015).

الاصول	2013	2014	2015	الخصوم	2013	2014	2015
الاصول الثابتة	115887350	159365717	152934314	اموال دائمة	157088402	234908922	23875630
الاصول المتداولة	81370646	79813959	81807639	ديون. ق، اجل	40169594	47676633	39672202
المجموع	197257996	239179675	234741953		197257996	282585555	278147832

المصدر : من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية جدول رقم 05

الملحق رقم 03 :

الجدول التالي:

الجدول رقم 09 :حساب نسب الهيكل المالي

النسبة	طريقة الحساب	2013	2014	2015	المتوسط
نسبة التوازن المالي	الاموال الدائمة / الاصول المتداولة	1,36	1,47	1,56	1,46
نسبة الملائمة	اموال خاصة / مجموع الديون	1,15	1,39	1,58	1,37
نسبة السيولة	الاصول المتداولة / ديون قصيرة الاجل	2,03	1,69	2,09	1,93
نسبة الاستقلالية المالية	الاموال الخاصة / مجموع الميزانية	0,53	0,45	0,52	0,50
درجة الاهتلاك	_	0,55	0,53	0,61	0,56
خطر السيولة	_	0,54	0,53	0,62	0,56
خطر الاستغلال	_	0,95	0,76	1,00	0,90

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على ملاحق بنك الفلاحة والتنمية الريفية ملحق رقم 04

الجدول رقم (10): حساب نسب المردودية للمؤسسة.

العنصر / البيان	2013	2014	2015
المردودية المالية	0,19	0,12	0,15
المردودية الصافية	0,15	0,10	0,12
المردودية الاقتصادية	0,25	0,25	0,293

الجدول رقم (11): حساب نسب النشاط.

البيان/ السنة	2013	2014	2015	المتوسط
مدة دوران الزبائن	00	79	66	72,5